مجلة

الجمعية العلمية السعودية للغة العربية

مجلة علمية محكّمة

العدد الحادي عشر - جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ

المصدر المؤول وأحكامه النحوية تأصيل وتيسير

د. أحمد بن محمد العضيب

Scanned by CamScanner

المصدر المؤول وأحكامه النحوية تأصيل وتيسير[1]

د. أحمد بن محمد العضيب

الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

---

(١) قدم للنشر في تاريخ ١٤٣٧/٢/٢٠هـ، وقبل نشره في تاريخ ١٤٣٧/٤/١١هـ.

Scanned by CamScanner

المقدمة:

إن الْحَمد للّه نحمده ونستعينه وَنَسْتَغْفِرهُ ونعوذ باللّه من شرور أَنْفُسنَا وسيئات أَعمالنَا من يهد اللّه فَلَا مضل لَهُ وَمن يضلل فَلَا هادي لَهُ وَأشْهد أَن لَا إِلَه إِلَّا اللّه وَأشْهد أَن مُحَمَّدًا عَبده وَرَسُوله، أما بعد:

فالمصدر المؤول من الموضوعات المهمة في الدرس النحوي، لكثرة تردده في الكلام الفصيح نثرًا وشعرًا، وإن هذه الكثرة تستدعي من علماء النحو إعطاءه مزيدًا من العناية والاهتمام، وهم - رحمهم اللّه - لم يغفلوا تلك العناية به، فإن المتتبع لكلامهم في كتب النحو وإعراب القرآن يلمس منهم هذه العناية، لكن القارئ لن يجد تلك الجهود والإلماحات والإشارات عنه في مكان واحد أو في مظانها؛ وذلك نظرًا لتعلق المصدر المؤول ودخوله في كثير من الأبواب النحوية، لهذا فقد كان كلام النحويين فيه متفرقًا مشتتًا، فأفضى ذلك إلى صعوبة في الرجوع إلى أحكامه والوقف على كل ما يتعلق به.

ولهذا فإني أردت من خلال هذا البحث أن أجمع ما تفرق من هذا الموضوع، من خلال جمع جل حديث النحويين عنه، وأقربه بتأليف ما تشتت منه، بأسلوب سهل قريب؛ ليكون مرجعًا مؤصلاً سهلاً لكل من أراد أن يعرف أي حكم نحوي متعلق بالمصدر المؤول، وقد سميته: " المصدر المؤول وأحكامه النحوية تأصيل وتيسير"، وقد تتبعت أقوال النحويين عنه، واختلافهم في أحكامه،

Scanned by CamScanner

وسقت أهم نصوصهم فيه، وناقشتها، وعرضت بعضها على بعض، وخلصت في أغلب الأمر إلى ترجيح ظهر لي بعد طول تتبع لكلامهم وتأمله.

وقد تألف هذا البحث من مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة، تحدثت في التمهيد عن المصدر الصريح، ثم انصرفت إلى الفصل الأول، وقسمته أربعة مباحث، تحدثت في أولها عن تعريفه وأحرفه، وفي ثانيها عن طريقة تأويله، وثالثها عن ألفاظه التي أطلقها النحويون عليه، ثم في رابعها عن تفصيل الكلام في إعرابه.

ثم انتقلت إلى الفصل الثاني، وقسمته أحد عشر مبحثًا، تكلمت في الأول عن حكمه من حيث التعريف والتنكير، وفي الثاني عن حكم وقوعه مفعولاً مطلقًا، وفي الثالث عن حكم وقوعه مفعولاً فيه، وفي الرابع عن حكم وقوعه مفعولاً لأجله، وفي الخامس عن حكم وقوعه مفعولاً معه، وفي السادس عن حكم وقوعه نعتًا، وفي السابع عن حكم وقوعه منعوتًا، وفي الثامن عن حكم وقوعه موقع اسم المفعول، وفي التاسع عن حكم الفصل بين الحرف المصدري وصلته، وفي العاشر عن حكم تقديم شيء من صلته على الحرف المصدري، وفي المبحث الحادي عشر تطرقت إلى أشهر الفروق بينه وبين المصدر الصريح، ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز ما توصلت إليه.

* * *

Scanned by CamScanner

التمهيد:

قبل الشروع في الحديث عن أحكام المصدر المؤول أود أولاً التمهيد بتعريف ما يقابل المصدر المؤول، وهو المصدر الصريح، حتى تكون الصورة مكتملة؛ لأن البحث سيتطرق إلى بيان الفرق بينهما؛ ولأن المصدر الصريح أصل للمؤول، ومعرفة الأصل تقوي معرفة الفرع:

المصدر الصريح:

إذا أطلق العلماء كلمة (المصدر) انصرف إلى المصدر الصريح، وإذا أرادوا التخصيص والتفريق قالوا: المصدر الصريح أو المؤول.

والمصدر الصريح هو المصدر الظاهر الذي لا يحتاج إلى تأويل لظهوره وبيانه، نحو: القعود، والضرب، والإكرام، والقيام، والاستغفار. والمصدر عند النحويين هو الاسمُ الدالُّ على الحَدَث المجرد من الزمان[(١)].

والصرِيحُ في اللغة: الخالِصُ من كلِّ شيءٍ[(٢)]. فهو إذن المصدر الذي لا يشوبه شيء من حروف مصدرية وصلاتها ومتعلقاتها.

والمتتبع لكتب النحو والتفسير المتقدمة لا يجد مصطلح "المصدر الصريح"؛ إذ كانوا يطلقون عليه غالبًا المصدر دون تقييده بالصريح، ومن أوائل من ذكر هذا المصطلح ممن وقفت عليهم ابن

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣٨)، والحدود في علم النحو (ص: ٤٧٣).

(٢) انظر: فقه اللغة وسر العربية (ص: ٣٠).

Scanned by CamScanner

جني[١]، ثم تبعه بعد ذلك ابن عطية[٢] في تفسيره، وابن يعيش[٣]، وابن مالك[٤]، وأبو حيان[٥].

قال ابن جني: (ألا ترى أن من قال: زيارتك إياي مقدم الحاج لا يقول: زيارتك إياي أن يقدم الحاج؟ وذلك أن لفظ المصدر الصريح أشبه بالظرف من "أن" وصلتها التي بمعنى المصدر)[٦].

ويقابله المصدر المؤول، وهو موضوع هذا البحث، وسيأتي الكلام عنه بالتفصيل.

* * *

(١) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٥٤).

(٢) انظر: تفسير ابن عطية المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٩٦).

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٩١).

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣١٦).

(٥) انظر: البحر المحيط في التفسير (٣/ ٥٢٥).

(٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٥٤).

Scanned by CamScanner

الفصل الأول

المصدر المؤول: تعريفه، وأحرفه، وألفاظه، وطريقة تأويله، وإعرابه

المبحث الأول: تعريف المصدر المؤول، وأحرفه:

تقدم الكلام في التمهيد عن المصدر الصريح، ويقابله المصدر المؤول، وهو موضوع بحثنا هذا، وهو المصدر الذي انسبك من أحد الحروف المصدرية وصلتها. ويتضح الفرق بينهما إذا تحدثنا عن الحروف المصدرية التي يتألف وينسبك منها ومن صلتها المصدر المؤول.

فمن أركان المصدر المؤول الحروف المصدرية، التي لا يمكن أن يكون المصدر المؤول إلا بوجودها، وهذا هو الأصل والقياس، وقد تحدث النحويون عن هذه الأحرف في مواضع مختلفة من كتب النحو، وتحدث عنها بعضهم بالتفصيل في كتب معاني الحروف.

والحروف المصدرية قليلة محصورة، عددها ستة على اختلاف في اثنين منها، وقبل أن نعدها عدًّا، ونفصل الكلام فيها، نذكر حد النحويين لها، فقد حد بعضهم الحرف المصدري أو الموصول الحرفي بأنه: ما أول مع صلته بمصدر، ولم يحتج إلى عائد[1].

(١) انظر: الحدود في علم النحو (ص: ٤٧٩)، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ١٤٨)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٦٤)، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٢٠٦/١.

Scanned by CamScanner

ولقلة هذه الأحرف رأى أبو حيان أن الأنسب عدّها لا حدها، فقال:(والحروف المصدرية قليلة جدًّا، فالذي كان يناسب أن تعدَّ لا أن تحدَّ)[١]. وهي:

الأول: (أنَّ):

بفتح الهمزة وتشديد النون، وهي حرف بالإجماع، ولا توصل إلا بالجملة الاسمية، لاختصاصها بالأسماء، والمصدر يؤول منها ومن خبرها، نحو: بلغني أنّ زيدًا قائم، أي: بلغني قيام زيد[٢]، ولذا فإنه لا بد أن يكون في خبرها رائحة الفعل، ليمكن منه صياغة المصدر[٣].

الثاني: (أنْ):

بفتح الهمزة وسكون النون، وهي حرف بالإجماع، وهي الناصبة للفعل المضارع[٤]، لا المخففة من الثقيلة ولا المفسرة ولا الزائدة، ولا تكون صلتها إلا جملة فعلية؛ لأنها لا تعمل إلا في الأفعال[٥]، وصلتها يصح أن تكون مضارعًا أو ماضيًا، نحو:

(١) التذييل والتكميل ٣/١٨.
(٢) انظر: تعليق الفرائد ٢/٢٧٣.
(٣) انظر: التعليقة لابن النحاس ١/١٩١، والتذييل والتكميل ٣/١٥٠.
(٤) انظر: التذييل والتكميل ٣/١٤٧.
(٥) انظر: التعليقة لابن النحاس ١/١٩٢.

Scanned by CamScanner

يسرني أنْ تحضر، أي: يسرني حضورك، وأعجبني أن قام زيد، أي: قيام زيد[١].

واختلف في وصلها بفعل الأمر، كـ(يعجبني أنْ قمْ)، وأنكره أبو حيان وبعض النحويين[٢].

الثالث: (كي):

بفتح الكاف وسكون الياء، وهي حرف بالإجماع، ولا توصل إلا بالجملة الفعلية؛ لأنها من عوامل الأفعال[٣]، نحو: مررت بك كي تسافر معي، أي: لسفرك معي. وتوصل بالمضارع المقرون بلام التعليل لفظًا، نحو: ذهبت لكي تكرمني، أو تقديرًا، نحو: سافرت كي أعتمر، وإن قرنت باللام لفظًا تعين أن تكون المصدرية، وإن لم تقترن بها لفظًا احتمل أن تكون المصدرية أو الجارة[٤].

الرابع: (ما):

وقد اختلفوا فيها أهي اسم أم حرف[٥]؟ وتوصل بالجملة الفعلية، نحو: يسرني ما كتبت، أي: كتابتك، وأجاز بعضهم أن توصل بالجملة الاسمية، نحو: يسرني ما محمد كاتب، أي: كتابته[٦].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٤٨/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧٥٤/٢ - ٧٥٥، وتعليق الفرائد ٢٦٩/٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٤٩/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧٥٤/٢ - ٧٥٥، وتعليق الفرائد ٢٧٠/٢.

(٣) انظر: التعليقة لابن النحاس ١٩٢/١.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٥٠/٣. وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢/ ٧٥٦، وتعليق الفرائد ٢٧٤/٢.

(٥) انظر: التعليقة لابن النحاس ١٩٢/١، والتذييل والتكميل ١٥٢/٣، ١٥٤.

(٦) انظر: التعليقة لابن النحاس ١٩٣/١ - ١٩٤، والتذييل والتكميل ١٥٥/٣، وتعليق الفرائد ٢٧٥/٢ - ٢٨١.

Scanned by CamScanner

وقيل: هي (الأصل في السبك؛ لأنها أتي بها في الفعل لأجل ذلك لا لمعنى، بخلاف أخواتها، فإن لها تخليصًا وعملاً)[١].

ولا تكون صلتها فعل الأمر[٢]، ولا فعلاً غير متصرف[٣].

الخامس: (الذي):

يأتي حرفًا مصدريًّا عند الكوفيين، وطائفة من النحويين منهم ابن مالك[٤]، والأصل فيه أن يكون اسمًا موصولًا، فجوزوا أن يكون (الذي) في قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓاْ﴾[٥] حرفًا مصدريًّا يؤول منه ومِن صلته مصدر، والتقدير: وخضتم كخوضهم[٦].

قال ابن هشام: (فَأَما وُقُوع "الَّذِي" مَصْدَرِيَّة فَقَالَ بِهِ يُونُس وَالْفراء والفارسي وارتضاه ابْن خروف وَابْن مَالك، وَجعلُوا مِنْهُ (ذَلِك الَّذِي يبشر اللّه عباده)[٧]، ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓاْ﴾[٨])[٩].

---

(١) التذييل والتكميل ١٥١/٣.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٥٣/٣. وتعليق الفرائد ٢٧٥/٢.

(٣) انظر: تفصيل ما تقدم فيها في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧٥٨/٢ ـ ٧٦٣، وتعليق الفرائد ٢٧٥/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٦٥).

(٥) التوبة:٦٩

(٦) انظر: التذييل والتكميل ١٨/٣ ـ ١٩، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ١٤٩)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٣٢١).

(٧) الشورى:٢٣.

(٨) التوبة:٦٩.

(٩) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٧٠٩).

Scanned by CamScanner

السادس: (لو):

بفتح اللام وسكون الواو، واختلف العلماء في كونها من الحروف المصدرية، فذهب الجمهور إلى أنها لا تكون مصدرية، وذهبت طائفة، منها الفراء وابن مالك[١] إلى أنها تكون مصدرية، وخرَّجوا على ذلك بعض الآيات، منها قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[٢]، و﴿وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ﴾[٣].

وقال المجيزون: إن المصدرية تُسبق غالبًا بمفهمٍ تمنيًا، كما في الآيتين السابقتين[٤]. وقيل: إن صلتها كصلة (ما) التي تقدم الكلام عليها[٥].

الموصول الاسمي:

بعد عرض الأحرف الموصولة، يحسن أن نعرف بالموصول الاسمي؛ لبيان الفرق بينه وبين الموصول الحرفي، فيقابل الموصول الحرفي الموصول الاسمي، وهو ما افتقر أبدًا إلى عائد أو خلفة وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية[٦].

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٥).

(٢) البقرة:٩٦.

(٣) النساء:١٠٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٥٦/٣ ـ ١٥٧. وتعليق الفرائد ٢٨١/٢ ـ ٢٩٠.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٥٨/٣، وتعليق الفرائد ٢٤٨/٢.

(٦) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦٤١/٢، والحدود في علم النحو (ص: ٤٧٨).

Scanned by CamScanner

والأسماء الموصولة معروفة مشهورة في كتب النحو، ومنها: الذي، والتي، واللذان، واللتان، والذين، ومَنْ، وأيّ.

وقد نص النحويون على أمر مهم في تعريف الموصولين: الحرفي والاسمي، وهو أن الحرفي لا يحتاج إلى عائد، والاسمي لا بد له من عائد يعود عليه من صلته؛ وبهذا الشرط فرقوا بين (ما) الحرفية والاسمية، و(الذي) الحرفية والاسمية.

* * *

Scanned by CamScanner

المبحث الثاني: الألفاظ التي أطلقها العلماء على المصدر المؤول:

المصدر المؤول يتردد الكلام عنه كثيرًا في كتب النحو واللغة وعلوم القرآن؛ نظرًا لكثرة وقوعه في الكلام، ولاختلاف أحكامه، وقد عبّر عنه العلماء بألفاظ مختلفة، والذي وقفت عليه منها ما يأتي:

أولاً: أن يُعبّر عنه بالحرف المصدري ثم صلته:

فيقال مثلاً: (أنْ) والفعل، أو (ما) والفعل، أو (أن) مع الفعل، وهكذا، وهذا التعبير منهم كثيرٌ جدًّا، ويكثر ترديده في الكتب القديمة، بل إنك لا تكاد تجد غيره في هذه الكتب كالكتاب، والمقتضب، والأصول، وكتب إعراب القرآن القديمة كمعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وإعراب القرآن للنحاس.

ومن الشواهد على ذلك قول سيبويه: (لأنَّ "أن" والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه)[١]. وقول الأخفش: (جعل "ما" والفعل اسمًا للمصدر كما جعل "أنْ" والفعل اسمًا للمصدر في قوله:"أُحبُّ أَنْ تأتِيني")[٢]. ومن ذلك قول المبرد:(وَهِي الَّتِي فِي قَوْلك: جِئْت لأُكرمَك؛ لأَنَّ الْفِعْل انتصب بإِضمار "أَنْ"، و"أَنْ" وَالْفِعْل مصدر)[٣]. ومنه كذلك قول النحاس:(أي: بالذي تأكلونه، ويجوز أن يكون

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٢٤).

(٢) معاني القرآن للأخفش (١/ ٤٣).

(٣) المقتضب (١/ ٣٩).

Scanned by CamScanner

"ما" والفعل مصدرًا)[١]. وقول الوراق: (لِأَنَّهُ لَا يجوز أَن يكون مفعولها إِلَّا (أَن) مَعَ الْفِعْل)[٢].

علمًا أن هذا التعبير لم يكن مقصورًا على المتقدمين، فقد عبّر به أيضًا كثير من المتأخرين، لكن الذي ظهر لي أن المتقدمين اقتصروا عليه، أما المتأخرون فكانوا يعبرون به وبغيره من المصطلحات التي سأوردها لاحقًا.

ثانيًا: المصدر المؤول:

تردد هذا المصطلح كثيرًا في كتب المتأخرين، بل ظهر لي أنه من أكثر المصطلحات ترددًا في كتبهم، ومن أول من عبّر به بحسب ما وقفت عليه العكبري، قال: (... لجَاز وُقُوع الْمصدر المؤول بدل اشْتِمَال)[٣].

وممن أورده ابن مالك، قال: (أو مضارع نحو ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ﴾[٤]. وجرّها المصدر المؤوّل يأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى)[٥].

وممن أورده كثيرًا السمين الحلبي في كتابه الدر المصون، ومن ذلك قوله: (ورُجِّحَتْ هذه القراءةُ بأنّ المصدر المؤولَ أَعْرَفُ من المُحَلّى بالألفِ واللام)[٦].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٦٠).
(٢) علل النحو (ص: ٢٥٤).
(٣) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (٣٠).
(٤) البقرة:١٨٧.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٦٦).
(٦) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢ / ٢٤٤).

Scanned by CamScanner

وممن أورده كذلك ابن هشام، قال: (الثَّالِث: أَن تقدر الْفَاء عاطفة لعطف مصدر الْفِعْل بعْدهَا على الْمصدر المؤول مِمَّا قبلهَا)[١]. وأورده كذلك الدماميني[٢]، والأشموني، قال: (لتصريحهم في غير هذا الموضوع بأن المصدر المؤول لا يقع حالاً)[٣]. ونحوهم كثير.

وبدا لي أنه أكثر الألفاظ التي ذكرها النحويون المتأخرون تعبيرًا عنه.

ثالثًا: المصدر الْمُنْسَبِك:

تردد هذا اللفظ في كتب المتأخرين، ولكن ترديده أقل من أخويه اللذين قبله، وممن عبّر عن السبك ومشتقاته بهاء الدين بن النحاس (ت ٦٩٨ هـ)، قال: (والمصدر يسبك منها ومن خبرها)[٤]. وقال:(ليتأتى منه سبك المصدر)[٥].

وقد أورده أبو حيان كثيرًا في البحر المحيط[٦]، وفي بعض كتبه كالتذييل والتكميل، ومنه قوله فيه: (وهذه الحروف ينسبك منها مع صلاتها مصدر)[٧].

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام (١ / ٣٩٢).

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٢/٢٧٣.

(٣) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١ / ٥٢٥).

(٤) التعليقة لابن النحاس ١/١٩١.

(٥) التعليقة لابن النحاس ١/١٩١.

(٦) انظر: مثلاً ٢/٦٩٣، ٣/٧٠٥، ٤/٢٧٢.

(٧) ٣/١٤٧. وانظر أيضًا: التذييل والتكميل ٣/١٤٩.

Scanned by CamScanner

ومن ذلك قوله في البحر: (أَعْنِي عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُنْسَبِكِ مِنَ الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ وَالْفِعْلِ)[١]. ورده كثيرًا السمين الحلبي اقتداء بشيخه أبي حيان، ومن ذلك قوله:(وذلك المصدرُ المنسبك منها ومِنْ "دام" في محلِّ نصب على الحال)[٢].

وممن أورده من المتأخرين الدماميني[٣]، والشيخ خالد الأزهري، قال: (هو المصدر المنسبك من "أن" والفعل)[٤]. والسيوطي، قال: (بل المصدر المنسبك من "أن" المضمرة والفعل المنصوب ...)[٥].

رابعًا: المصدر الْمُقَدَّر:

يعد هذا اللفظ أقل المصطلحات ذكرًا؛ لذا أخرته، ولم يذكر بحسب ما وقفت عليه إلا عند المتأخرين، وممن أورده أبو البقاء العكبري، قال: (وَقِيلَ: هِيَ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ؛ تَقْدِيرُهُ: فَانْكِحُوا جِنْسًا طَيِّبًا يَطِيبُ لَكُمْ، أَوْ عَدَدًا يَطِيبُ لَكُمْ، وَقِيلَ: هِيَ مَصْدَرِيَّةٌ، وَالْمَصْدَرُ الْمُقَدَّرُ بِهَا وَبِالْفِعْلِ مُقَدَّرٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ؛ أَيِ: انْكِحُوا الطَّيِّبَ)[٦].

---

(١) البحر المحيط في التفسير (١/ ٤٥٨).

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ٢٦٦).

(٣) انظر: تعليق الفرائد ٢/ ٢٧١.

(٤) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ١٨٩).

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٣٧٨).

(٦) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٢٨).

Scanned by CamScanner

وأبو حيان، قال: (أَنْ: مَعَ الْفِعْلِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، وَذَلِكَ الْمَصْدَرُ الْمُقَدَّرُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ)[١]. ومن ذلك قول الصبان:(خاتمة: قد تقدمت الإشارة إلى أن المصدر المقدر بالحرف المصدري والفعل مع معموله كالموصول مع صلته)[٢]. وقول عبدالقادر البغدادي: (لأن المصدر المقدّر بأن والفعل من قبيل الموصولات)[٣].

وقد أورده بعض النحويين مريدين به غير ما نحن بصدده الآن؛ إذ أرادوا به المصدر الصريح المحذوف، ومن ذلك قول ابن الشجري: (وأنه مسند إلى المصدر المقدّر، والمراد: لسبّ السبّ بذلك الكلاب)[٤].

وما قاله ابن يعيش: (فقوله: "مهابته" في موضعِ المفعول له، واسمُ ما لم يُسمَّ فاعله المصدرُ المقدَّرُ)[٥].

وقول ابن مالك: (والمراد هنا بالمشتق ما دل على متصف مصوغًا من مصدر مستعمل أو مقدر، فذو المصدر المستعمل نحو: ضارب ومضروب وحسن وأحسن منه، وذو المصدر المقدر نحو: ربْعة وحَزَوّر

(١) البحر المحيط في التفسير (١/ ٤٩٠).

(٢) حاشية الصبان (١/ ٤٣٨).

(٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٣/ ١٣٨).

(٤) أمالي ابن الشجري (٢/ ٥١٩).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٥١).

Scanned by CamScanner

وحَضاجِر، من الصفات التي لا مصادر لها ولا أفعال، فتقدر لها مصادر كما تقدر للأفعال التي لم تستعمل لها مصادر)[١].

وقول الرضي:(وقال سيبويه: تقديره: ما شأنك وشأن ملابستك زيدًا، ومالك ولملابستك زيدًا، وما شأن زيد وملابسته عمرًا، فهو مفعول المصدر المقدر)[٢].

ومن ذلك ما قاله السمين الحلبي: (قوله: (كذلك نَقُصُّ)[٣]: الكافُ: إمَّا نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أو حالٌ من ضمير ذلك المصدرِ المقدَّرِ. والتقديرُ: كَقَصِّنا هذا النبأ الغريبَ نَقُصُّ)[٤].

وإرادة النحويين بالمصدر المقدر: المصدر الصريح المحذوف أكثر من إرادتهم به المصدر المؤول من الحرف المصدري وصلته، هكذا ظهر لي من خلال تتبع أقوالهم.

* * *

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٠٤).

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ٥٢٢).

(٣) طه:٩٩.

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ١٠١). وانظر أيضًا: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ٦٣٠).

Scanned by CamScanner

المبحث الثالث: طريقة تأويل المصدر المؤول:

من يقرأ كتب إعراب القرآن وبعض كتب النحو عند تطرقهم لإعراب المصدر المؤول، واستنباطه من حرفه وصلته يدرك أن لهم في ذلك قواعد معروفة التزموا بها، وإن لم يصرحوا بهذه القواعد تنظيرًا إلا لمامًا، وهنا سأجمع جل ما وقفت عليه من كلامهم في تقعيد هذه الطريقة، وسأرتبه خطوة خطوة ليكون واضحًا بينًا لمن أراد أن يؤوله أو يعلم طلابه طريقة تأويله، وهي بحسب ما يأتي من ترتيب:

أولاً: إذا كان الحرف المصدري غير (أنَّ) المشددة النون، فله حالتان:

إحداهما: إذا كانت صلة الحرف فعلاً مثبتًا:

فإنه يؤتى بالمصدر الصريح لهذا الفعل دون أي تغيير، فتقول في نحو: عجبت من أنْ تسافر: عجبت من سفرك. فـ"سفر" هو المصدر الصريح للفعل "تسافر"[(١)].

الأخرى: إذا كانت صلة الحرف فعلاً منفيًّا:

فإنه لا بد من تقدير كلمة "عدم" قبل أن تأتي بالمصدر الصريح للفعل، فتقول في نحو: عجبت من ألاَّ تسافر: عجبت من عدم سفرك[(٢)].

---

(١) انظر: أضواء البيان ٦/١١٠.

(٢) انظر: أضواء البيان ٦/١١٠.

Scanned by CamScanner

ثانيًا: إذا كان الحرف المصدري (أنّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون:

فلا يخلو الأمر من ثلاث حالات:

الأولى: إن كان خبرها مشتقًّا فإن خبرها يؤول بمصدر مضافٍ إلى اسمها، فنقول في: بلغني أنّ زيدًا قائم: بلغني قيام زيدٍ[(١)]، وإن كان منفيًّا أتيت بكلمة (عدم) قبل ذلك المصدر[(٢)].

الثانية: إن كان خبرها جامدًا، فذُكر في تأويله حالتان:

١ـ أنه يضاف إلى الجامد ياء النسب والتاء، نحو: بلغني أنك زيدٌ، أي: بلغني زيديَّتُك؛ لأن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر، كالضاربيّة والفروسيّة[(٣)]، وهو ما يسمى بالمصدر الصناعي[(٤)]، وإن كان منفيًّا أتيت بكلمة (عدم) قبل ذلك المصدر[(٥)].

٢ـ أن يُقدَّر بالكون العام، فيقال في المثال السابق: بلغني كونك زيدًا[(٦)]؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٤١)، وتعليق الفرائد ٢/٢٧٣، وحاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى ١/٢٠٦، والنحو الوافي (١/ ٤١٦).

(٢) انظر: النحو الوافي (١/ ٤١٦).

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٤١)، وتعليق الفرائد ٢/٢٧٣، وحاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى ١/٢٠٦، والنحو الوافي (١/ ٤١٦).

(٤) انظر: النحو الوافي (١/ ٤١٦).

(٥) انظر: النحو الوافي (١/ ٤١٦).

(٦) انظر: الإتقان في علوم القرآن ٢/٢٠٦.

Scanned by CamScanner

الكون، فيصح أن تقول في: هذا زيد: هذا كائن زيدًا، ومعناهما واحد[١]، وإن كان منفيًّا أتيت بكلمة (عدم) قبل ذلك المصدر[٢].

الحالة الثالثة: إن كان خبرها جارًّا ومجرورًا أو ظرفًا، نحو: عرفت أنك فوق الطيارة، أو عرفت أنك في البيت، فنأتي بالاستقرار أو الوجود، مع ذكر الجار والمجرور أو الظرف؛ أي: عرفت استقرارك فوق الطيارة، أو في الدار، وإن كان منفيًّا أتيت بكلمة (عدم) قبل ذلك المصدر[٣].

ونقل الدماميني عن السهيلي أن الذي يؤول بالمصدر إنما هو (أنْ) الناصبة للفعل المضارع؛ لأنها دائمًا مع الفعل المتصرف، أما (أنّ) المشددة فإنما تؤول بالحديث، وعزاه إلى سيبويه، وذكر أن هذا مؤيد بأن اسم (أنّ) قد يأتي اسمًا محضًا، نحو: علمت أن الليث أسدٌ، وهذا لا يشعر بالمصدر[٤].

* * *

(١) انظر: تعليق الفرائد ٢/٢٧٣، وحاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى ١/٢٠٦.

(٢) انظر: النحو الوافي (١/ ٤١٦).

(٣) انظر: النحو الوافي (١/ ٤١٦).

(٤) انظر: تعليق الفرائد ٢/٢٧٤.

Scanned by CamScanner

المبحث الرابع : إعراب المصدر المؤول :

إن المتتبع لإعراب العلماء للمصدر المؤول في مواضع كثيرة من القرآن الكريم وغيره يلحظ يقينًا اختلافهم الشديد في العبارات التي ساقوها في إعرابه؛ بل إن العالم الواحد منهم اختلفت عباراته في إعرابه، ولكن مع اختلاف هذه العبارات في اللفظ إلا أنها تعود إلى واحد من ثلاثة أقوال:

القول الأول:

من النحويين من يرى أن المصدر المؤول معرب، ومنهم من صرح بذلك، فقد نقل عبد القادر البغدادي عن الدماميني أنه يرى أن المصدر المؤول معرب، وأن الحرف المصدري وصلته مبني، فقال: (المعرب إنما هو الاسم الذي يؤول به، وأما الحرف المصدري وصلته فمبني، ألا تراهم يقولون: المجموع في موضع كذا؟)[١].

ومنهم من عبارته تدل على ذلك كأن يقول: والمصدر المؤول مخفوض، أو منصوب، أو مرفوع، فاختيارهم لألقاب الإعراب دون ألقاب البناء دليل على ذهابهم إلى إعرابه. وممن ذهب إلى ذلك الزجاجي، قال: (فتكون "أن" والفعل بتقدير مصدر مخفوض باللام)[٢]. فقوله: "مخفوض" تدل على أنه يرى أنه معرب.

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٣/ ٣٧٥).

(٢) اللامات (ص: ٦٦).

Scanned by CamScanner

القول الثاني:

منهم من يرى أنه مبني، وهو ظاهر عبارة كثير من النحويين، كأن يقول: والمصدر المؤول في محل خفض، أو نصب، أو جر. ومن أمثلة ذلك ما قاله القرطبي: (كَمَا تَقُولُ: أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ، أَيْ صَنِيعُكَ، فَـ"مَا" وَالْفِعْلُ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ)[١]. ويحتمل أنه أراد بالموضع الحرف المصدري وصلته لا المصدر المؤول وحده.

القول الثالث:

منهم من يرى أن مجموع الحرف المصدري وصلته مبني في محل نصب أو رفع أو جر، ولا يقال: إن المصدر المؤول مجرور أو في محل جر مثلاً، وممن صرح بذلك الصبان، قال: (قوله بعد في تأويل المصدر مجرور بها كذا قال البعض، والأوجه أن مجموع الحرف وصلته مجرور محلًا بالحرف؛ لأنه الذي تسلط عليه الحرف، ودلالة قول الشارح في تأويل مصدر مجرور بها إنما يظهر إذا قرئ مجرور بالجر)[٢]. وعلته في ذلك أن حرف الجر تسلط على المجموع لا على المصدر المؤول وحده.

والذي رأيته بعد قراءة متأنية في عبارات النحويين لإعرابه أنهم تسمحوا كثيرًا في ألفاظ إعرابه؛ ولعل من أسباب ذلك طبيعة وضعه، فلفظه مركب، وينبني على هذا اللفظ المركب تقدير

(١) تفسير القرطبي (١٣ / ٣٢٧).

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٣٠٣).

Scanned by CamScanner

مصدر مفرد غير ملفوظ به، فتراكيبه المعقدة أفضت إلى اختلاف ألفاظ النحويين في إعرابه، وتسمحهم في ذلك، ومن صور هذا التسمح والتساهل أنك تراهم حينًا يصرحون بأن المصدر المؤول منصوب أو مجرور أو مرفوع، وحينًا يصرحون بأنه في محل نصب أو جر أو رفع، وهذا ديدن كثير من النحويين، وقد يكون هذا الاختلاف من عالم واحد في كتاب واحد في موضع واحد.

ومن أمثلة ذلك قول أبي حيان: (لأنه من حيث أوله بمصدر لا بد أن يكون ذلك المصدر إما في موضع رفع أو نصب أو جزم)[١]. ثم قال في موضع آخر: (فَيَنْسَبِكُ مِنْ "مَا"، وَالْفِعْلِ بَعْدَهَا مَصْدَرٌ مَجْرُورٌ بِكَافِ التَّشْبِيهِ)[٢]. هنا ذكر أنه مجرور وفي النص الذي قبله ذكر أنه في موضع رفع.

وكذلك فعل المرادي ففي نص واحد من كتاب واحد اختلفت عبارته في إعرابه فمرة جعله منصوبًا، ومرة جعله في محل نصب، قال: (وثانيها: أن "عسى" في ذلك ليست عاملة عمل كان. بل المرفوع بها فاعل، و"أن" والفعل في موضع نصب على المفعولية، والفعل مضمن معنى: قارب. فإذا قلت: عسى زيد أن يقوم، فالتقدير: قارب زيد القيام. أو يكون "أن" والفعل منصوباً، على إسقاط الخافض)[٣].

---

(١) التذييل والتكميل ١٧/٣.

(٢) البحر المحيط في التفسير (١ / ١١٠).

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني (١ / ٤٦٤).

Scanned by CamScanner

ومن صور تسمحهم في ألفاظ إعرابه أن من المعربين من يختصر الأمر في إعرابه فيقصره على الحرف المصدري فقط، فأعرب الجزء مع إرادته الجميع اختصارًا، ومن ذلك ما قاله القرطبي: ((وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى)[١] ؛ أَيْ: وَجُمِعَ النَّاسُ، فَـ"أَنْ" فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ)[٢]. ولا خلاف في أن القرطبي يريد المصدر المؤول من أن وصلتها؛ إذ لا أحد يقول: إن للحرف وحده موضعًا من الإعراب.

بل إن القرطبي نفسه في مواضع أخرى جعل الإعراب للحرف المصدري مع صلته، وهذا يدل كما قدمت آنفًا على اختلاف عبارات النحويين في إعرابه، ومن ذلك قوله: (كَمَا تَقُولُ: أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ، أَيْ صَنِيعُكَ، فَـ"مَا" وَالْفِعْلُ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ)[٣].

وبعد هذا العرض والبيان لاختلاف عبارات النحويين في إعرابه، فإنه يسوغ هنا أن أذكر ما ترجح لي من إعرابه على التفصيل الآتي:

أولاً: أن يعرب مجموع الحرف المصدري مع صلته إعرابًا مفصلاً، فنقول: الحرف المصدري حرف مبني لا محل له من الإعراب، وصلته تعرب مجزأة بحسب إعرابها قبل أن تكون صلة له، فنقول في (يسرني أن تذهب) مثلاً: أن: حرف مصدري مبني

(١) طه:٥٩.

(٢) تفسير القرطبي (١١/ ٢١٣).

(٣) تفسير القرطبي (١٣ / ٣٢٧).

Scanned by CamScanner

على السكون لا محل له من الإعراب، و(تذهبَ) فعل مضارع منصوب ...، والفاعل: ضمير مستتر ...

ثانيًا: ثم نقول: إن هذا المجموع من الحرف المصدري وصلته مؤول بمصدر، وهذا المصدر معربٌ، إما منصوب أو مجرور أو مرفوع بحسب موقعه الإعرابي؛ فيكون في المثال السابق مرفوع لفظًا؛ لأنه فاعل، وتقديره: يسرني ذهابُك.

ثالثًا: أن الحرف المصدري وصلته من دون النظر إلى تأويلهما بمصدر لا يحكم عليهما مجتمعين بإعراب أو بناء؛ لأنهما ليسا من قبيل المفرد ولا الجملة.

ويبدو لي أن هذا التفصيل مراد أكثر النحويين واختيارهم، لكنهم كما قدمت سلفًا تسمحوا في ألفاظ إعرابه؛ ولأن بعضهم حين يقول: إنه في محل رفع أو نصب أو جر فهو يرى أيضًا أنه منصوب أو مجرور أو مرفوع؛ وليس في هذا تناقض؛ لأن المرفوع لفظًا محله الرفع أيضًا، وهكذا؛ ولأن بعضهم إذا قال: وأن والفعل في محل رفع أو نصب مثلاً فإنه يرد المصدر المؤول منهما هو الذي في محل رفع أو نصب لا الحرف المصدري وصلته.

* * *

Scanned by CamScanner

الفصل الثاني

أحكام المصدر المؤول، والفروق بينه وبين المصدر الصريح:

للمصدر المؤول أحكام خاصة تختلف عن أحكام المصدر الصريح، وجل هذا الاختلاف بينهما راجع إلى أحد أمرين:

أحدهما: أن المصدر الصريح أصل والمؤول فرع، ومن أصول القواعد النحوية أن الفرع أقل درجة من الأصل؛ لذا فإنه لا يصح فيه كل ما صح في الأصل؛ لئلا تتساوى الفروع مع الأصول، أو تتغلب عليها.

الآخر: طبيعة المصدر المؤول التي تختلف من حيث اللفظ عن طبيعة المصدر الصريح في التركيب، وقد ترتب على هذا الاختلاف اللفظي اختلاف في بعض الأحكام؛ لذا فإن المصدر المؤول مع أنه الفرع إلا أنه تغلب على الأصل في بعض الأحكام بسبب ما تميز به عن نظيره الصريح من الحرف وصلته وتوابعها، فطول الصلة، وما فيها من مزايا لفظية جعلت المصدر المؤول تجوز فيه بعض الأحكام التي لا تجوز في المصدر الصريح، وقد أفضى هذا إلى ما يسمى بغلبة الفروع على الأصول.

ونتحدث في هذا الفصل عن أهم الأحكام التي وقفت عليها للمصدر المؤول، واختلاف العلماء فيها، وقد حاولت جاهدًا أن أجمع كل ما تفرق من كلام العلماء عن هذه الأحكام، وجعلت كل حكم منها في مبحث:

* * *

Scanned by CamScanner

المبحث الأول: حكم المصدر المؤول من حيث التعريف والتنكير:

اختلف النحويون في المصدر المؤول من حيث التعريف والتنكير على قولين:

أحدهما:

يرى أكثر النحويين أن المصدر المؤول لا يكون إلا معرفة، وأنه أعرف من المحلى بـ(أل)، لأنه يشبه الضمير من حيث أنه لا يوصف ولا يوصف به[١]. وممن صرح بذلك ابن فضال المجاشعي، قال: (ويجوز في ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾[٢] الرفع والنصب:

فالرفع على أنه اسم (تكن) و﴿أَن قَالُوا﴾ الخبر.

والنصب على أن يكون خبراً ﴿إِلَّا أَن قَالُوا﴾ الاسم. وهو الوجه؛ لأمرين:

أحدهما: أن الخبر أولى بالنفي، والاسم أولى بالإثبات.

والآخر: أن قوله: ﴿إِلَّا أَن قَالُوا﴾ يشبه المضمر من قبل أنه لا يُوصف ولا يُوصف به، والمضمر أعرف المعارف)[٣].

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٠٧)، والدر المصون ٢/٢٤٤، ٢٤٥، واللباب في علوم الكتاب ٣/١٩١، وتفسير أبي السعود ١/١٩٣، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١/١٩٩، وروح المعاني ٨/٤٦.

(٢) الأنعام:٢٣.

(٣) النكت في القرآن الكريم (ص: ٢١٢).

Scanned by CamScanner

وتبعه في ذلك الرضي[١]، وابن هشام[٢]، وأبو السعود[٣]، وشهاب الدين الخفاجي[٤]، والألوسي[٥]، وشهاب الدين الشهير بالبناء[٦].

قال ابن هشام: (وَاعْلَم أَنهم حكمُوا لـ(أَنْ) وَ(أَنّ) المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضَّمِير؛ لِأَنَّهُ لَا يُوصف كَمَا أَن الضَّمِير كَذَلِك)[٧].

وقيل: إنه بمنزل المصدر المضاف، فذكر شهاب الدين الخفاجي: (بأنهم صرّحوا بأن الفعل مع (أنْ) معرفة؛ لأنه بتأويل مصدر مضاف دائمًا)[٨].

ويرى بعض العلماء أنه معرفة، لكنهم لم يصرحوا بدرجة تعريفه، ومنهم ابن مالك[٩]، والصبان[١٠].

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٠٧).

(٢) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٩٠).

(٣) انظر: تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (١/ ١٩٣).

(٤) انظر: حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عناية القاضي وكفاية الراضي (٣/ ٦٩).

(٥) انظر: روح المعاني (٢/ ٤٥).

(٦) انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: ١٩٩).

(٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٩٠).

(٨) حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عناية القاضي وكفاية الراضي (٧/ ٤٢٩).

(٩) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣١٦).

(١٠) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٤٠٦).

Scanned by CamScanner

القول الآخر:

من النحويين من يرى أنه ربما جاء نكرة، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[١]؛ فـ"أن يفترى" مصدر مؤول؛ أي: افتراء، وافتراء نكرة[٢].

وممن صرح بذلك شهاب الدين الخفاجي، قال: (إلا أن في هذا مخالفة لقول النحاة المصدر المسبوك معرفة دائماً كما صرّح به في المغني، والحق أنه سطحي، وأنه قد يكون نكرة كما قيل في قوله: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ معناه: مفترى)[٣].

* * *

(١) يونس: ٣٧.

(٢) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤ / ٢٠٠، وروح المعاني ٢٠/٩.

(٣) حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي عنايه القاضي وكفاية الراضي (٧/ ١٨١).

Scanned by CamScanner

المبحث الثاني: حكم وقوع المصدر المؤول مفعولاً مطلقًا:

قبل البدء بهذا الحكم أنبه إلى أن الإشارات التي وقفت عليها للنحويين كانت مقصورة على حكم وقوع المصدر المؤول مفعولاً مطلقًا مؤكدًا لعامله، دون الإشارة إلى النوعين الباقيين من أنواع المفعول المطلق، وهما المبين للنوع والمبين للعدد.

وقد اختلفوا في وقوعه مفعولاً مطلقًا مؤكدًا لعامله على قولين:

أحدهما:

يرى ابن مالك[١]، وتبعه المرادي[٢]، والسيوطي[٣] عدم جواز وقوع المصدر المؤول مفعولاً مطلقًا مؤكدًا لعامله، وعزي إلى ابن جني[٤]، قال ابن مالك: (لأن المصدر لكونه أصل الفعل اختص بالتوكيد به، وبوقوعه نعتًا وحالاً، والحرف المصدري لا يؤكد به فعل، ولا يقع نعتًا، ولا حالاً)[٥].

وذكر المرادي أن المصدر المؤول أضعف من المصدر الصريح؛ لذا فإنه لا يلزم أن يجوز فيه ما جاز في المصدر الصريح، وذكر أن مما لم يجز فيه خلافًا للمصدر الصريح وقوعه مفعولاً مطلقًا مؤكدًا لعامله، فقال: (الحرف المصدري أضعف من صريح المصدر، فلا

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣١٦).

(٢) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٤٠٧).

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/٢٩٨.

(٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢٥٦).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣١٦).

Scanned by CamScanner

يلزم أن يجوز فيه ما جاز في المصدر الصريح. وقد نص ابن مالك على أن الحرف المصدري لا يؤكد به فعل، ولا يقع نعتاً، ولا حالاً)[١].

ويلحظ أن السيوطي خص منعه بـ"أن" والفعل، ولم يتحدث عن بقية الحروف المصدرية، وعلل منعه بأن "أنْ" تخلص الفعل للاستقبال، والمفعول المطلق المؤكد لعامله لا يكون إلا بالمصدر المبهم، فقال: (لا يجوز أن تقع (أنْ) والفعل في موقع المصدر؛ فلا يجوز: ضربته أن أضربه؛ لأن (أنْ) تخلص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم)[٢].

ثم ذكر أن بعضهم علله بعلة أخرى، وهي أن "أنْ يفعل":(يعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر، فلذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر)[٣].

ومن أسباب المنع أن المصدر المؤول كما قرر أكثر النحويين معرفة، والمفعول المطلق المؤكد لفعله كما قرر كثير من النحويين[٤] لا يكون إلا نكرة؛ لهذا امتنع وقوعه مؤكدًا لعامله، وفيما ذكره السيوطي آنفًا إشارة إلى ذلك.

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٤٠٧)

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ١٠٠).

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ١٠٠).

(٤) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ١٠٠ ، ٣٠٠).

Scanned by CamScanner

القول الآخر:

ذكر السيوطي أنه حُكي عن الأخفش إجازة وقوع المصدر المؤول مفعولاً مطلقًا مؤكدًا لعامله[1].

ويلحظ مما سبق نقله من نصوص أن مدار كلام النحويين عن المفعول المطلق المؤكد لعامله، ولم يكن في كلامهم أي إشارة إلى حكمه في النوعين الآخرين، وقد يكون في هذا دليل على أن المصدر المؤول إن صح وقوعه فإنه لا يقع إلا مؤكدًا لعامله، أو أنهم تحدثوا عن النوع الغالب، وحملوا غير الغالب عليه. والله أعلم.

* * *

(١) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ١٠٠.

Scanned by CamScanner

المبحث الثالث: حكم وقوع المصدر المؤول مفعولاً فيه :

اختلف النحويون في ذلك على قولين :

أحدهما :

ذهب كثير من النحويين إلى أن المصدر المؤول لا يقع مفعولاً فيه[١]، ومنهم ابن جني[٢]، والقرطبي[٣]، وأبو حيان[٤]، والسمين الحلبي[٥]، وعزي إلى قوم منهم ابن الأنباري[٦].

قال ابن جني معللاً منع وقوع المصدر المؤول مفعولاً فيه: (وأما من رفع فقال: (يَوْمُ الزِّينَةِ)[٧] فإن الموعد عنده ينبغي أن يكون زمانًا، فكأنه قال: وقت وعدي يوم الزينة، كقولنا: مبعث الجيوش شهر كذا، أي: وقت بعثها حينئذٍ. والعطف عليه بقوله: (وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى)[٨] يؤكد الرفع؛ لأن "أنْ" لا تكون ظرفًا.

---

(١) انظر: حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٧/ ١٧٩)، وروح المعاني ٤٦/٨.

(٢) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٥٤).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (١١/ ٢١٣).

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٤/٤.

(٥) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ١٣٩).

(٦) انظر: البحر المحيط ٢٩٧/٦، وحاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٤/ ٨٧).

(٧) طه:٥٩.

(٨) طه:٥٩.

Scanned by CamScanner

ألا ترى أن من قال: زيارتك إياي مقدم الحاج لا يقول: زيارتك إياي أن يقدم الحاج؟ وذلك أن لفظ المصدر الصريح أشبه بالظرف من "أن" وصلتها التي بمعنى المصدر، إذا كان اسمًا لحدث، والظرف اسم للوقت، والوقت يكاد يكون حدثًا. وعلى كل حال فلست تحصل من ظرف الزمان على أكثر من الحدث الذي هو حركات الفلك، فلما تدانيا هذا التداني ساغ وقوع أحدهما موقع صاحبه. وأما "أنْ" فحرف موصول، جعل بدل لفظه على أنه في معنى المصدر، وما أبعد هذا عن الظرفية!)[١].

القول الآخر:

ذهب بعض النحويين إلى جواز وقوعه مفعولاً فيه، ومنهم الزمخشري[٢]، وعزي إلى ابن جني[٣]، وكلامه المنقول آنفًا صريح بخلاف ذلك. قال الزمخشري: (إن قلت: بم تعلق ﴿أَن يَصَّدَّقُوا﴾[٤] ؟ وما محله؟ قلت: تعلق بـ"عليه"، أو﴿مُّسَلَّمَةٌ﴾ ، كأنه قيل: وتجب عليه الدية أو يسلمها، إلا حين يتصدقون عليه. ومحلها النصب على

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٥٤).

(٢) انظر: الكشاف ١/ ٥٥٠.

(٣) انظر: البحر المحيط ٦/ ٢٩٧، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٥٢٢)، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠٠، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٤/ ٨٧).

(٤) النساء:٩٢.

Scanned by CamScanner

الظرف بتقدير حذف الزمان، كقولهم: اجلس ما دام زيد جالسًا. ويجوز أن يكون حالاً من "أهله" بمعنى إلا متصدقين)[١].

وأنبه هنا إلى أن المصدر المؤول من "ما" والفعل مستثنى من الخلاف؛ لأن وقوعه ظرفًا جائز عند الفريقين[٢]، قال أبو حيان: (مَّا جَعْلُ "أَنْ" وَمَا بَعْدَهَا ظَرْفًا فَلا يَجُوزُ، نَصَّ النَّحْوِيُّونَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَنَّهُ مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ "مَا" الْمَصْدَرِيَّةُ، وَمَنَعُوا أَنْ تَقُولَ: أَجِيئُكَ أَنْ يَصِيحَ الدِّيكُ، يُرِيدُ: وَقْتَ صِيَاحِ الدِّيكِ)[٣].

وذكر المرادي[٤] وابن هشام[٥] أن بعضهم أعرب المصدر المؤول من "ما خلا" و"ما عدا" في الاستثناء ظرفًا "وما" وقتيّة؛ أي: وقت مجاوزتهم، وهو يؤكد استثناء النحويين لـ(ما) المصدرية.

* * *

(١) الكشاف ١/٥٥٠.

(٢) انظر: البحر المحيط ٤/٢٤، والبرهان في علوم القرآن (٤/ ٣٢٤)، والإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢٦١)، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن (٢/ ٢٤٨).

(٣) البحر المحيط ٤/٢٤.

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٦٨٨).

(٥) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٧٩).

Scanned by CamScanner

المبحث الرابع: حكم وقوع المصدر المؤول مفعولاً لأجله:

اختلف النحويون في جواز ذلك على قولين:

أحدهما:

ذهب سيبويه إلى جواز وقوعه مفعولاً لأجله، قال: (ألا ترى أنَّك تقول: أنت الرجل أن تنازل أو أن تخاصم؟ كأنك قلت: نِزالاً وخُصومة، وأنت تريد المصدر الذي في قوله: فَعَلَ ذاك مَخافةَ ذاك. ألا ترى أنك تقول: سكتُّ عنه أَنْ أجْتَرَّ مودته؟ كما تقول: اجترارَ مودَّته)[١].

وتبعه بعض النحويين، منهم الزجاج[٢]، والواحدي[٣]، وأبو البقاء العكبري[٤]، والقرطبي[٥]، وأبو حيان[٦]، والسمين الحلبي[٧]، ومحمد الأمين الشنقيطي[٨].

وقد أعربوا بعض ما ورد في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من المصادر المؤولة بهذا الإعراب، ومن ذلك ما قاله العكبري: (وَفِي حَدِيثه:"لا تدْخلُوا على هَؤُلاءِ الْقَوْم الْمُعَذَّبين أَن

---

(١) الكتاب ١/٣٩٠.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

(٣) انظر: التفسير البسيط (٣/ ١٥٢).

(٤) انظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١٢٠، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٩٢).

(٥) تفسير القرطبي (٢/ ٢٨).

(٦) انظر: البحر المحيط ١/٤٧٣، ٤٩٠.

(٧) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٥١١)، ٤/٢٦٦.

(٨) انظر: أضواء البيان ٦/٣٨٤.

Scanned by CamScanner

يُصِيبكُم"[١]."أَنْ" هُنَا مَفْتُوحَة، وَهِي الناصبة للمضارع، وموضعها نصب على الْمَفْعُول لَهُ؛ أَي: مَخَافَة أَن يُصِيبكُم. وَقَالَ قوم: تَقْدِيره: لِئَلاَّ يُصِيبكُم)[٢].

وقال أبو حيان في ثنايا حديثه عن قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[٣] : (﴿بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ﴾(أنْ) مع الفعل بتأويل المصدر، وذلك المصدر المقدر منصوب على أنه مفعول من أجله؛ أي: أَيْ بَغَوْا لِتَنْزِيلِ اللَّهِ، وقيل: التقدير بغيًا على أن ينزّل الله؛ لأن معناه حسدًا على أن ينزّل الله؛ أي: على ما خص الله به نبيه من الوحي فحذفت "على")[٤].

القول الآخر:

ذهب بعض النحويين إلى عدم جواز ذلك، وأوّلوا ما ورد أن ظاهره كذلك بأنه في محل جر بلام التعليل، وهذا ما يفهم من كلام العكبري في نصه الآنف الذكر حين ذكر أن قومًا قدروه بـ(لِئَلاَّ يُصِيبكُم)، فتقدير اللام هروب من إعرابه مفعولا لأجله، والله أعلم.

(١) لم أقف عليه في كتب الحديث التي اطلعت عليها.

(٢) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١٢٠.

(٣) البقرة:٩٠.

(٤) البحر المحيط ٤٧٣/١.

Scanned by CamScanner

وأختم هذا المبحث بأني لم أقف على من صرح بمنع وقوع المصدر المؤول مفعولاً لأجله، ويبدو لي أن سبب ذلك أن المفعول لأجله يصح أن يقع معرفة، والمصدر المؤول معرفة عند الجمهور فلا تعارض، بخلاف تصريحهم بمنع وقوعه مفعولاً مطلقًا وحالاً؛ للتعارض، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن حكم وقوعه مفعولاً مطلقًا، وستأتي الإشارة إليه أيضًا عند الحديث عن حكم وقوعه حالاً.

* * *

Scanned by CamScanner

المبحث الخامس: حكم وقوع المصدر المؤول مفعولاً معه :

اختلف النحويون في حكم وقوعه مفعولاً معه على قولين، وقبل البدء في هذين القولين لا بد من التمهيد للمسألة بأمر مهم قام أكثر الخلاف عليه، وهو تعريف ابن هشام للمفعول معه، والمحترزات التي ذكرها لهذا التعريف، قال ابن هشام : (وهو: اسم، فضلة، تالٍ لواو بمعنى "مع"، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ:"سرت والطريق" و:"أنا سائر والنيل".

فخرج باللفظ الأول نحو:"لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، ونحو:"سرت والشمس طالعة"؛ فإن الواو داخلة في الأول على فعل، وفي الثاني على جملة، ...)[1].

أحدهما :

جواز وقوع المصدر المؤول مفعولاً معه، وممن صرح بالجواز الحفيد، قال معلقًا على تعريف ابن هشام ومحترزاته للتعريف: (ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب (تشرب)، وإلا فهو بمنزلة الاسم، فينبغي أن يعطى حكمه، وقد صرح بعضهم بأنه مفعول معه، وهو الحق)[2]. أي: أن قولهم: وتشربَ اللبن، في حال نصبه سيكون في منزلة الاسم؛ لأنه مصدر مؤول بأن المقدرة والفعل،

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٢١٢).

(٢) حاشية الحفيد على التوضيح لشهاب الدين أحمد بن عبدالرحمن بن هشام الأنصاري ص ٣١٦.

Scanned by CamScanner

وهنا يكون داخلاً في الحد، ولا يخرج إلا إذا كان بغير النصب؛ لأنه حينئذٍ لا يؤول بالمصدر.

وعزا الشيخ خالد الأزهري الجواز لبعضهم[١]. وذكر عباس حسن صاحب النحو الوافي أن الراجح وقوعه مفعولاً معه، ومثل له بـ"لا تتناول الطعام وتقرأ"، فذكر أنه يصح في هذا الفعل أن يكون منصوبًا بـ"أن" مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، والمصدر المؤول منها ومن الفعل مفعول معه[٢].

القول الآخر:

أنه يمتنع وقوعه مفعولاً معه، وممن منع ذلك ابن هشام، قال معلقًا على تعريف أبي حيان للمفعول معه، وهو (المفعول معه منتصب بعد واو مع، كـ(سرت والنيل))[٣]، :(قوله: (المفعول معه إلى آخره) فيه أمران:

أحدهما: أنه غير مانع؛ لأنه يشمل نحو:"لا تأكل السمك وتشرب اللبن" إذا نصبت الفعل؛ فإنه يصدق على هذا الفعل أنه انتصب، وأنه واقع بعد واو مع؛ أي: بعد واو دالة على معنى المعية، وكان ينبغي أن يقول: اسم منتصب)[٤]. وكلام ابن هشام هذا

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٥٢٨).

(٢) انظر : النحو الوافي ٢/٣٠٦.

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٩٥.

(٤) شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٩٥ _ ١٩٧.

Scanned by CamScanner

صريح بأنه لا يرى أن يكون (تشرب) بالنصب مفعولاً معه؛ لأن التعريف سيكون غير مانع، فيدخل فيه ما ليس مفعولاً معه، وهو المصدر المؤول من "أن" والفعل.

وتبعه الشيخ خالد الأزهري، قال في معرض حديثه عن محترزات تعريف ابن هشام للمفعول معه المذكورة في بدء المسألة، ومنها أن تكون واو المعية داخلة على الفعل لفظًا، نحو:"لا تأكل السمكَ، وتشربَ اللبن":(فليسا مفعولًا معه بناء على أن المؤول من "أن" والفعل لا يسمى مفعولًا معه؛ خلافًا لبعضهم)[١].

والمنع ظاهر كلام الأشموني[٢]. وقد صرح الألوسي بأن وقوعه مفعولاً معه فيه نظر[٣].

وقد أكد الشيخ خالد الأزهري[٤] والصبان بأن ابن هشام قيد الفعل (تشرب) بالنصب، وصرح الأخير بأن ابن هشام بناء على هذا التقييد أراد بالاسم في تعريفه للمفعول معه الاسم الصريح لا المؤول، فقال: (قوله: "وتشرب اللبن" أي بنصب "تشرب" كما قيده بذلك ابن هشام، وعليه فالمراد بالاسم في التعريف الاسم الصريح، وقال حفيد الموضح: ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب (تشرب)، وإلا فهو اسم تأويلاً؛ فينبغي أن يكون مفعولاً معه، وبه صرح

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٥٢٨).

(٢) انظر : شرح الأشموني ٤٩١/١.

(٣) انظر : روح المعاني ١٨٠/٩.

(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٥٢٨).

Scanned by CamScanner

بعضهم. أ. هـ. والأول ظاهر صنيع الشارح؛ لأن ظاهره أن الواو في المثال بمعنى "مع"، وهي إنما تكون بمعنى "مع" على النصب كما قاله شيخنا)[١].

وقد سبق آنفًا نص ابن هشام الذي قيد فيه الفعل (تشرب) بالنصب في شرحه للمحة.

بقي أن أختم هذا المبحث بأنه بدا لي أن كلام العلماء في هذه المسألة قليل؛ وذلك لأسباب، منها أن وقوع المفعول معه اسمًا صريحًا في كلام العرب قليل، وقيل: إنه لم يرد في القرآن إلا في آية أو آيتين، ولقلته اختلف في كون هذا الباب مقيسًا أم غير مقيس على قولين[٢]؛ وإذا كان هذا مع الاسم الصريح وهو الأصل والأكثر والأظهر، فما بالك به مع المصدر المؤول الفرع والأقل!

* * *

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٩٨/٢.

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٦٣)، والتذييل والتكميل ١٤٤/٨ - ١٤٨، والمقاصد الشافية ٣١٨/٣ - ٣١٩.

Scanned by CamScanner

المبحث السادس: حكم وقوع المصدر المؤول حالاً :

اختلف النحويون في وقوع المصدر المؤول حالاً على قولين :

أحدهما :

ذهب سيبويه وتبعه أكثر النحويين إلى أن المصدر المؤول لا يقع حالاً[١]، قال سيبويه: (ولا تقع "أنْ" وصِلتُها حالاً يكونُ الأوّلُ في حالِ وقوعِهِ؛ لأنَّها إنما تُذْكَرُ لما لم يَقع بعدُ)[٢].

وممن تبع سيبويه في ذلك ابن مالك[٣]، وأبو حيان[٤]، والسمين الحلبي[٥]، والزركشي[٦]، والسيوطي[٧]، وعزاه المرادي إلى ابن مالك[٨].

قال السمين: (وأيضًا فقد نَصُّوا على أنَّ المصدرَ المؤول لا يقع موقعَ الحالِ، لو قلت: جاء زيدٌ أَنْ يركضَ؛ تريد: ركضاً، بمعنى ذا ركض، لم يَجُزْ)[٩]. وقال الزركشي في سياق حديثه عن الفرق

---

(١) انظر: الدر المصون ٨ / ٧٢، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١١٨/٤، وروح المعاني ١٣/٨، ٤٦، ١٤/١٣.

(٢) الكتاب ٣٩٠/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣١٦).

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٤/٤.

(٥) انظر: الدر المصون ٨ / ٧٢.

(٦) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ١٧١).

(٧) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٢٩٨).

(٨) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٤٠٧).

(٩) الدر المصون ٨ / ٧٢.

Scanned by CamScanner

بين المصدر الصريح والمصدر المؤول: (وَمِنْهَا: أَنَّ الْمَصْدَرَ الصَّرِيحَ قَدْ يَقَعُ حَالًا، وَقَدْ لَا يَقَعُ، وَ"أَنْ" وَالْفِعْلُ الْمُنْسَبِكُ مِنْهُمَا الْمَصْدَرُ لَا يَقَعُ حَالًا الْبَتَّةَ)[١].

وقد عللوا عدم جواز وقوعه حالاً بعلل، منها أن "أنْ" للاستقبال، والحال لما هو واقع الآن فبينها وبين الحال تناقض في الزمن[٢]، وهذا ما صرح به سيبويه في نصه السابق.

وعلل بعضهم عدم جواز ذلك بأن المصدر المؤول معرفة، والحال لا تكون إلا نكرة[٣]. وقد مرّ الحديث عن حكم المصدر المؤول من حيث التعريف والتنكير في المبحث الأول من الفصل الثاني، وعليه فمن يرى أنه معرفة فإنه لا يجيز وقوعه حالاً إلا لمن يرى جواز وقوع الحال نكرة.

القول الآخر:

من النحويين من أجاز وقوعه حالاً، ومنهم ابن جني[٤]، والزمخشري[٥]، والعكبري[٦]، والسمين الحلبي[٧]، والقسطلاني[٨]،

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ١٧١)

(٢) انظر: الكتاب ١/٣٩٠، وهمع الهوامع ٢/٣٠٠، وروح المعاني ٨/١٣.

(٣) انظر: وروح المعاني ١٣/١٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢/٣٠٠.

(٥) انظر: الكشاف ١/٥٥٠.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠٦٠)، والدر المصون ٣/٢٦٦.

(٧) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ١٣٨).

(٨) انظر: شرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٧/ ٢٩٩).

Scanned by CamScanner

وعزاه بهاء الدين السبكي[١] إلى والده، ووجهوا بعض ما ورد في القرآن الكريم من المصادر المؤولة بالنصب على الحال[٢].

ومن تلك النصوص ما قاله العكبري: (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾[٣] : هُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ؛ أَيْ: لَا تَدْخُلُوا إِلَّا مَأْذُونًا لَكُمْ)[٤].

وما قاله القسطلاني في إعراب الآية السابقة: (أي: إلا مصحوبين بالإذن؛ فهي في موضع الحال)[٥]. وعزي إلى السيرافي أنه أعرب المصدر المؤول من "ما" المصدرية و(عدا) و(خلا) في الاستثناء حالاً[٦].

وأنبه هنا إلى أن السمين الحلبي منع صراحة وقوع المصدر المؤول حالاً، وقد تقدم نصه عند الحديث عن القول الأول، لكنه مع هذا رأى أن من أوجه إعراب قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ أنه في موضع نصب حال، قال: (قوله: ﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾: فيه أوجهٌ،

---

(١) انظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/ ٤١٤).

(٢) انظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/ ٤١٤)، وإعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الأنصاري (ص: ٤٤٩).

(٣) الأحزاب:٥٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠٦٠).

(٥) شرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٧/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩).

(٦) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٦٨٨)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٧٩).

Scanned by CamScanner

أحدها: أنها في موضعِ نصبٍ على الحالِ، تقديرُه: إلاَّ مَصْحوبين بالإِذن)[1]. بل إنه جعله الوجه الأول كما ترى.

* * *

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ١٣٨).

Scanned by CamScanner

المبحث السابع: حكم وقوع المصدر المؤول منعوتًا:

اختلف النحويون في حكم نعت المصدر المؤول على قولين:

أحدهما:

ذهب أكثر العلماء إلى أنه لا يجوز نعت المصدر المؤول[١]، وعزي إلى ابن جني[٢]، وممن صرح بذلك أبو حيان، قال عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾[٣]: (وَالْمَعْنَى: الَّذِي تَصِفُهُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ. وَأَجَازَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَغَيْرُهُ أَنْ يَكُونَ "الكذب" بالجر صفة لـ"ما" الْمَصْدَرِيَّةِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: كَأَنَّهُ قِيلَ: لِوَصْفِهَا الْكَذِبَ بِمَعْنَى الْكَاذِبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾[٤]، وَالْمُرَادُ بِالْوَصْفِ وَصْفُهَا الْبَهَائِمَ بِالْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ[٥].انْتَهَى)[٦].

وبعد أن نقل كلام الزمخشري بين أنه لا يجوز عنده نعت المصدر المؤول، فقال: (وَهَذَا عِنْدِي لَا يَجُوزُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ "أَنِ" الْمَصْدَرِيَّةِ لَا يُنْعَتُ الْمَصْدَرُ الْمُنْسَبِكُ مِنْهَا وَمِنَ الْفِعْلِ، وَلَا

(١) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٧/ ٢٩٨)، واللباب في علوم الكتاب (١٢/ ١٧٩)، والكليات ٨١٧.

(٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢٥٦).

(٣) النحل:١١٦.

(٤) يوسف:١٨.

(٥) انظر الكلام بنصه في الكشاف ٢/٦٤١.

(٦) البحر المحيط في التفسير (٦/ ٦٠٦).

Scanned by CamScanner

يُوجَدُ مِنْ كَلَامِهِمْ: يُعْجِبُنِي أَنْ قُمْتَ السَّرِيعَ، يُرِيدُ قِيَامَكَ السَّرِيعَ، وَلَا عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَخْرُجَ السَّرِيعَ؛ أَيْ: مِنْ خُرُوجِكَ السَّرِيعِ).

ثم بين أن عدم جواز ذلك في المصدر المؤول مع جميع الأحرف الموصولة، وليس خاصًا بـ"أنْ" كما قد يفهم من كلامه السابق، فقال: (وَحُكْمُ باقي الْحُرُوفِ الْمَصْدَرِيَّةِ حُكْمُ "أَنْ"؛ فَلَا يُوجَدُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَصْفُ الْمَصْدَرِ الْمُنْسَبِك مِنْ "أَنْ" وَلا، مِنْ "مَا" وَلا، مِنْ "كَيْ"، بِخِلَاف صَرِيحِ الْمَصْدَرِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُنْعَتَ، وَلَيْسَ لِكُلِّ مُقَدَّرٍ حُكْمُ الْمَنْطُوقِ بِهِ، وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ فِي ذَلِكَ مَا تَكَلَّمَتْ بِهِ الْعَرَبُ)[1].

وعلة المنع كما يظهر من كلام أبي حيان أن العرب لم تنطق بذلك.

القول الآخر:

جواز وقوع المصدر المؤول نعتًا، وممن أجاز ذلك الزمخشري[2]، فقد صرّح بذلك في كلامه الذي نقله عنه أبو حيان بنصه آنفًا.

* * *

(١) البحر المحيط ٦ / ٦٠٦ ـ ٦٠٧.

(٢) انظر: الكشاف ١/ ٥٥٠. وانظر أيضًا: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٧/ ٢٩٨).

Scanned by CamScanner

المبحث الثامن: حكم وقوع المصدر المؤول نعتًا:

اختلف النحويون في ذلك على قولين:

أحدهما:

ذهبت جماعة إلى جواز وقوعه نعتًا[١]، ومنهم الفارسي، قال: ((ما) في قوله: "ما شِئْتَ من رجلٍ"، بمعنى المصدر، ولا يجوز أن يكون بمعنى (الّذي)؛ لأنه صفة لنكرة، وقد وقعت المصادرُ المضافة صفاتٍ للنكرة في هذا الباب)[٢].

وهذا الرأي مشهور عن الفارسي؛ فقد عزاه ابن مالك، وابن هشام[٣] إليه، فقال ابن مالك: (وزعم أبو علي الفارسي أن "ما" في نحو: "مررت برجل ما شئت من رجل"، مصدرية نعت بها وبصلتها، كما ينعت بالمصدر الصريح)[٤].

وعزاه أيضًا ابن هشام[٥] إلى صاحب الترشيح[٦]، والعكبري، إضافة إلى الفارسي، فقال: (وَمن ذَلِك قَول الْفَارِسِي فِي "مَرَرْت برَجُل مَا شِئْت من رجل": إِن مَا مَصْدَرِيَّة، وَإِنَّهَا وصلتها صفة لرجل، وَتَبعهُ على ذَلِك صَاحب الترشيح، قَالَ: وَمثله قَوْله تَعَالَى: (فِي أَي

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ٩٤).

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه (١/ ٢١٨).

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٧٤٦).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣١٦).

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٧٤٦).

(٦) صاحب الترشيح هو خطاب بن يُوسُف بن هِلَال الْقُرْطُبيّ أَبُو بكر الماردي، نقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرًا. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٥٥٣/١.

Scanned by CamScanner

صُورَة مَا شَاءَ ركبك)[١] ؛ أَي: فِي أَي صُورَة مَشِيئته؛ أَي: يشاؤها ، وَقَول أبي الْبَقَاء فِي: ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾[٢] : إِن "أَن" وصلتها بدل من سَوَاء. وَبدل الصّفة صفة)[٣].

وما حكاه ابن هشام عن العكبري صحيح، قال العكبري: (فَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ﴾: فَفِي مَوْضِعِهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: جَرٌّ بَدَلًا مِنْ "سَوَاءٍ"، أَوْ مِنْ "كَلِمَةٍ"، تَقْدِيرُهُ: تَعَالَوْا إِلَى تَرْكِ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ)[٤].

القول الآخر:

ذهب بعض العلماء إلى عدم جواز وقوع المصدر المؤول نعتًا، وممن صرح بذلك ابن مالك، وابن هشام، وسأورد تفصيل كلاميهما؛ أما ابن مالك فقد حكى رأي الفارسي، ثم رده قائلاً: (وزعم أبو علي الفارسي أن "ما" في نحو: "مررت برجل ما شئت من رجل"، مصدرية نعت بها وبصلتها، كما ينعت بالمصدر الصريح، وليس قوله بصحيح؛ لأن المصدر لكونه أصل الفعل اختص بالتوكيد به، وبوقوعه نعتًا وحالاً، والحرف المصدري لا يؤكد به فعل، ولا يقع نعتًا ولا حالاً، فلو جعل نعتًا في المثال المذكور لزمت مخالفة النظائر، ولو جاز أن ينعت بالحرف المصدري وصلته لجاز أن يقع موقع المصدر الصريح إذا نعت به، فكان يقال في موضع:

---

(١) الانفطار:٨.

(٢) آل عمران:٦٤.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٧٤٦).

(٤) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٦٩).

Scanned by CamScanner

مررت برجل رضًى، مررت برجل أن يرضى). فرده ابن مالك هنا؛ بأنه يفضي إلى الوقوع إلى ما لا نظير له في كلام العرب، وهذا رد عام يصلح لكل حالة.

ثم أبطله برد آخر، وهو أن المصدر المؤول معرفة، والموصوف (رجل) نكرة، ولا توصف النكرة بمعرفة، فقال:(وأيضا فإن المصدر المقدر في موضع المذكور معرفة؛ لأن فاعل صلتها معرفة، والمصدر المنعوت به نكرة لا يكون إلا نكرة، كرجل عدل ورضى، فبطل تقدير "ما شئت" مصدرًا).

ثم ذكر الوجه الصحيح في رأيه في هذا التركيب، فقال: (والصحيح أن "ما" في المثال المذكور شرطية، محذوفة الجواب، ولكون "ما" شرطية حسن وقوع "مِنْ" بعدها لبيان الجنس، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[1] ، ولو كانت مصدرية لم يحسن وقوع "من" بعدها)[2].

ورده كذلك في موضع آخر، فقال: ("وما" في نحو:"رجل ما شئت من رجل" شرطية محذوفة الجواب، لا مصدرية منعوت بها؛ خلافًا للفارسي)[3].

وأما ابن هشام فلم يكن موقفه مختلفًا عن ابن مالك، فبعد أن حكى قول الفارسي ومن تبعه في النص الذي نقلته عنه عند ذكر

(١) البقرة:١٩٧.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣١٦).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣١٣).

Scanned by CamScanner

القول الأول، رده قائلاً: (والحرف المصدري وصلته فِي نَحْو ذَلِك معرفَة، فَلَا يَقع صفة للنكرة ... وَالصَّوَاب أَن "مَا" فِي الْمِثَال شَرْطِيَّة حذف جوابها)[1]. وهو ملخص رد ابن مالك.

* * *

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٧٤٦ ـ ٧٤٧).

Scanned by CamScanner

المبحث التاسع: حكم وقوع المصدر المؤول موقع اسم المفعول:

اختلف العلماء في هذا على قولين:

أحدهما:

صرح بعض العلماء بأن المحفوظ من كلام العرب هو وضع المصدر الصريح موقع اسم المفعول لا المصدر المؤول، وأن وقوع ذلك خلاف الأصل، وأنه غير معروف[١]. وممن صرح بذلك السمين الحلبي، قال: (والمحفوظُ من لسانِهم إنما هو وَضْعُ المصدرِ الصريح موضع المفعول لا المصدرِ المؤولِ، فاعرِفْه)[٢].

وعللوا ذلك بـ(أن المصدر المؤول فرع المصدر الصريح، ووضع المصدر موضع اسم المفعول خلاف الأصل؛ فيلزم الخروج عن الأصل بشيئين بالمصدر المؤوّل، ثم وقوعه موقع اسم المفعول)[٣].

القول الآخر:

رأى بعض العلماء أن المصدر المؤول ربما وضع موضع اسم المفعول[٤]، وممن أجاز ذلك العكبري، قال: ﴿أَنيُفْتَرَىٰ﴾[٥]: فِيهِ ثَلَاثَةُ

---

(١) انظر: اللباب في علوم الكتاب ١٨/٥٢٤، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٨/١٦٥.

(٢) الدر المصون ١٠/٢٦٦، وانظر أيضًا: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي =عناية القاضي وكفاية الراضي (٧/ ١٨١).

(٣) شرح القسطلاني إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٨/ ١٦٥)، وانظر أيضًا: الدر المصون ١٠/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦، واللباب في علوم الكتاب (١٨/ ٥٢٤).

(٤) انظر: إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الأنصاري (ص: ٣٢٠).

(٥) يونس: ٣٧.

Scanned by CamScanner

أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ خَبَرُ "كَانَ"؛ أَيْ: وَمَا كَانَ الْقُرْآنُ افْتِرَاءً، وَالْمَصْدَرُ هُنَا بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ؛ أَيْ: مُفْتَرًى)[١]. وممن أجازه أيضًا ابن هشام، قال: (الْقَاعِدَة السَّابِعَة: أن اللَّفْظ قد يكون على تَقْدِير، وَذَلِكَ الْمُقدر على تَقْدِير آخر، نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ فَـ ﴿أَن يُفْتَرَىٰ﴾ مؤول بالافتراء، والافتراء مؤول بمفترى)[٢].

وممن أجازه أيضًا ولم يصوب قول من أنكره شهاب الدين الخفاجي، قال: (كما قيل في قوله: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾: معناه: مفترى، فمن قال: كون المصدر بمعنى المفعول غير معروف في المؤوّل لم يصب)[٣].

* * *

(١) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٦٧٥).

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٩٠٧).

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي =عناية القاضي وكفاية الراضي (٧/ ١٨١).

Scanned by CamScanner

المبحث العاشر: حكم تقديم شيء من صلة الحرف المصدري عليه:

اختلف النحويون في ذلك على قولين:

أحدهما:

عدم جواز ذلك، وهو مذهب البصريين[١]، وفي مقدمتهم سيبويه[٢]، فلا يجوز أن تقول عندهم: محمدًا أريد أن تكرمَ.

وقد سار على هذا القول أكثر النحويين، فمنهم المبرد[٣]، والفارسي[٤]، وابن جني[٥]، والعكبري[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن مالك[٨]، والرضي[٩].

وعلة منعهم ذلك أن معمول الحرف المصدري صلة له، ومعمول الصلة متمم للصلة، فكما لا يجوز أن تتقدم الصلة لا يجوز أن يتقدم معمولها؛ لأنه من تمامها[١٠].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٢/٤، وارتشاف الضرب ٣٨٩/٢، والمساعد ٦٢/٣، وهمع الهوامع ٣٤٢/١.

(٢) انظر: الكتاب ٥/٣.

(٣) انظر: المقتضب ٨/٢.

(٤) انظر: المسائل الحلبيات ٤٥ ـ ٤٦.

(٥) انظر: المنصف ١٣٠/١.

(٦) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣١/٢.

(٧) انظر: المقرب ٢٦٠/١ ـ ٢٦١.

(٨) انظر: تسهيل الفوائد ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٩) انظر: شرح الرضي على الكافية ٣٨/٤.

(١٠) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣١/٢، والمقرب ٢٦١/١، ورصف المباني ١١٢، والمساعد ٦٢/٣، وهمع الهوامع ٩٠/٤.

Scanned by CamScanner

القول الآخر :

ذهب الكوفيون[١] وفي مقدمتهم الكسائي[٢] والفراء[٣] وهشام ابن معاوية[٤] إلى جواز ذلك.

واستشهد الفراء على جواز تقديم معمول معمول الصلة بقول العجاج:

وكان جزائي بالعصا أنْ أجلدا[٥]

قدم الشاعر معمول معمول (أنْ) عليها، وهو "بالعصا".

وقد رده البصريون ومن تبعهم بأن هذا نادر، والنادر لا يقاس عليه. كما أولوه بجعل المعمول المتقدم متعلقًا بفعل مقدر دل عليه المذكور، والتقدير: كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد[٦].

ويمكن أن يكون "بالعصا" خبرًا لمبتدأ محذوف، صرح بذلك الرضي[٧].

* * *

(١) انظر: شرح التسهيل ١٢/٤، وارتشاف الضرب ٣٨٩/٢، وهمع الهوامع ٣٤٢/١.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣٨٩/٢، وهشام ابن معاوية الضرير: حياته، آراؤه، منهجه ٣٢٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١١/٤، وشرح الرضي على الكافية ٣٨/٤، وتوضيح المقاصد ١٨٤/٤، والمساعد ٦٢/٣.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣٨٩/٢، وهشام ابن معاوية الضرير: حياته، آراؤه، منهجه ٣٢٠.

(٥) من الرجز في ملحق ديوانه. وانظره أيضًا في المحتسب ٣١٠/٢، والمنصف ١٢٩/١، وشرح المفصل١٥١/٩، والمساعد ٦٢/٣.

(٦) انظر: المصنف ١٣٠/١ - ١٣١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤١/٢، وشرح التسهيل ١٢/٤، وشرح الرضي على الكافية ٣٨/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٨٥/٤، والمساعد ٦٢/٣، وهمع الهوامع ٣٤٣/١.

(٧) انظر : شرح الرضي على الكافية ٣٨/٤.

Scanned by CamScanner

المبحث الحادي عشر: حكم الفصل بين الحرف المصدري وصلته:

اختلف النحويون في هذه المسألة على قولين:

أحدهما:

أنه لا يجوز الفصل بين الحرف المصدري وصلته، وقد صرَّح الخليل وسيبويه بعدم جواز ذلك، وقبحاه في الحرفين "أنْ" و"كي"، فقال سيبويه: (وسألت الخليل عن قول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ إنْ أُدْنَا قُتَيْبَة حزَّتا ... جِهارًا ولم تَغْضَب لقَتْلِ ابن خازِمِ[١]

فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين "أن" والفعل، كما قبح أن تفصل بين "كي" والفعل، فلما قبح ذلك ولم يجز حمل على "إن"؛ لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال)[٢].

وتبعه جماعة منهم الجوجري، قال: (لأنه لا يفصل بين الحرف المصدري وصلته)[٣].

القول الآخر:

ذكر الأشموني[٤] والخضري[١] أن كثيرًا من النحويين أجازوا الفصل بين الموصول الحرفي وصلته؛ إذا كان الحرف المصدري غير عامل، كـ(ما) المصدرية.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤٥)، وخزانة الأدب ٧٨/٩.

(٢) الكتاب ١٦١/٣ ـ ١٦٢.

(٣) شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٥١٩).

(٤) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢٣٢).

Scanned by CamScanner

وذكر الخضري أن علة جواز الفصل بالحرف المصدري غير العامل دون العامل شدة تعلق الحرف المصدري بصلته؛ لأنه يطلبها للوصل بها، وللعمل فيها، وغير العامل يطلبها للوصل فقط[٢].

وظاهر كلام سيبويه الآنف الذكر في القول الأول أن المنع خاص بالحرف المصدري العامل؛ لأنه خصصه بـ"أن وكي"، وهما عاملان.

* * *

(١) انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٢٦٢).

(٢) انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٢٦٢).

Scanned by CamScanner

المبحث الثاني عشر: أشهر الفروق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول:

في أكثر المباحث التي تقدمت يظهر للقارئ الفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول، فمثلاً وقوع المصدر الصريح حالاً لا إشكال فيه عند النحويين، في حين أنه ممنوع في المصدر المؤول عند أكثر النحويين، وكذلك الحال في حكم وقوعه مفعولاً معه وفيه ومطلقاً، وهناك فروق أخرى بين المصدر الصريح والمؤول غير ما تقدم ذكره في المباحث السابقة نشير لها هنا إجمالاً، لأنه لم يشتهر فيها خلاف بين النحويين بحسب ما اطلعت عليه، وأكثر هذه الفروق تعد من غلبة الفرع المصدر المؤول على الأصل المصدر الصريح، ومنها:

١- أن الأولى والأصل أن يكون خبر أفعال المقاربة مصدرًا مؤولاً من "أن" والفعل، ووقوعه مصدرًا صريحًا شاذ لا يقاس عليه[1]، ولهذا أفرد النحويون بابًا خاصًّا بهذه الأفعال مع أنها لا تختلف في العمل عن "كان" وأخواتها. وهذا من غلبة الفرع على الأصل.

٢- جواز حذف الواو بعد (إيّا) في التحذير إذا كان المعطوف عليها مصدرًا مؤولاً، أما إذا كان مصدرًا صريحًا فإنه لا يجوز، قال ابن يعيش:(قال الزجّاج: إنّ معناه: إيّايَ وإيّاكم، ودلّ عليه

(١) انظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٥٧)، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ١٣٢)، والمقدمة الجزولية في النحو (ص: ٢٠٣).

Scanned by CamScanner

قوله: "وأن يحذف أحدكم الأرنب"[١]. ولو حُذف الواو هنا، لجاز مع "أَنْ"، فيقال: "أن يحذف أحدكم الأرنب". ولو صرّح بالمصدر لم يجز حذفُ الواو ولا "مِنْ". والفرقُ بينهما أن "أَنْ" وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدرٌ، فلمّا طال جوّزوا فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح، فاعرفْه)[٢]. وهذا أيضًا من غلبة الفرع على الأصل.

٣- أن المصدر المؤول يدل على زمان الفعل؛ بخلاف المصدر الصريح، فقولنا: الشائع أن حضرتَ، دل على الماضي، وقولنا: الشائع أن تحضر. دل على المستقبل، بخلاف قولنا: الشائع حضورك، بالمصدر الصريح، فلا يعلم زمن الحضور؛ أمضَى، أم لم يَمْضِ؟ لأن المصدر الصريح لا يدل بنفسه على زمن[٣].

٤- أن المصدر المؤول يدل على أن حصول الفعل جائز لا واجب، نحو: ظهر أن يصوم عمرو. فالصوم هنا جائز. ولو قلنا في المصدر الصريح: ظهر صوم عمرو لساغ أن يسبق إلى بعض الأذهان أن هذا الأمر واجب[٤].

٥ - قد يسد المصدر المؤول من "أَنْ" والفعل مسد الاسم والخبر أو ما كان أصله المبتدأ والخبر في أفعال القلوب، نحو: ظننت أن زيدًا

---

(١) هذا أثر لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد روي بحذف الواو التي بعد إياي. انظر: كنز العمال (٩/ ٢٣٩).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٩١).

(٣) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ١٧٠)، والنحو الوافي (١/ ٤١٧).

(٤) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ١٧٠)، والنحو الوافي (١/ ٤١٨).

Scanned by CamScanner

كريم، وفي مثل: عسى أن يقوم الرجل، على اعتبار أن عسى ناقصة، بخلاف المصدر الصريح، فلا يقال: ظننت كرم زيد، إلا على إرادة حذف أحد المفعولين[١]. وجاز مع المصدر المؤول دون الصريح لطول المؤول بالصلة[٢]. وهذا من غلبة الفرع على الأصل.

٦- صحة وقوع المصدر المؤول خبرًا عن الجثة من غير تأويل، نحو: عليّ إما أن يقول الحق وإما أن يسكت؛ لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما، في حين أن ذلك غير جائز في المصدر الصريح[٣]. وهذا من غلبة الفرع على الأصل.

٧ - أَنَّ الْمَصْدَرَ الصريح يقع مضافًا إليه، فَيُقَالُ: جِئْت مَخَافَةَ ضَرْبِك، بخلاف المصدر المؤولِ؛ فلا تقول: مَخَافَةَ أَنْ تَضْرِبَ، وَمَا سُمِعَ مِنْهُ فَإِنَّهُ عَلَى حَذْفِ التَّنْوِينِ تَخْفِيفًا كذا قيل[٤].

٨- صرح كثير من العلماء بأن حرف الجر يحذف كثيرًا مع المصدر المؤول، في حين أنه لا يجوز حذفه مع المصدر الصريح، وممن صرح بذلك الزجاج[٥]، وابن الشجري، والزركشي[٦]، قال ابن الشجري: (والباء كثيرًا ما تحذف في قولهم: أمرتك أن تفعل كذا، فإذا صرّحوا بالمصدر، قالوا: أمرتك بفعل كذا)[٧].

---

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢٥٦)، والنحو الوافي (١/ ٤١٨).

(٢) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ١٧٢).

(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢٥٦)، والنحو الوافي (١/ ٤١٨).

(٤) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ١٧٢).

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٠٩).

(٦) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ١٧٢).

(٧) أمالي ابن الشجري (٢/ ١٣٣).

Scanned by CamScanner

وقد ذكروا أن علة جواز حذف حرف الجر مع المصدر المؤول دون المصدر الصريح طولُ المصدر المؤول؛ لأنه مؤلف من حرف مصدري مع صلته، بخلاف المصدر الصريح فليس فيه هذه الإطالة. قال ابن الشجري معللاً هذا الحذف، مستشهدًا لحذفها من القرآن الكريم: (وإنما استحسنوا حذف الباء مع "أن" لطول "أن" بصلتها التي هي جملة، فمن حذفها في التنزيل، حذفها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾[1]، ومن إثباتها مع المصدر الصريح إثباتها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[2])[3]. وهذا من غلبة الفرع على الأصل.

٩- عند التعجب أو التفضيل من الفعل المنفي أو المبني للمجهور فإنه يؤتى بالمصدر المؤول لا الصريح؛ لأجل ألاّ يلتبس الفعل المبني للمجهول بالمعلوم والمنفي بالمثبت؛ لأن المصدر الصريح لا يظهر فيه الفرق، فنقول في التعجب من الفعل المبني للمجهول مثلاً: ما أقبح أن يُعَاقَبَ الْبريءُ! وأقبحْ بأَنْ يُعَاقَبَ!، ونقول في التعجب من الفعل المنفي مثلاً: مَا أضرَّ أَلاَّ يَصْدُقَ الصّانِعُ! وأضرِرْ بِأَلاَّ يَصْدُقَ![4]. ولا

(١) النساء:٥٨.

(٢) الأعراف:٢٨.

(٣) أمالي ابن الشجري (٢/ ١٣٣).

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٨٩٨)، وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ٢/ ٣١. وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٧٣)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٢٧٠).

Scanned by CamScanner

يصح الإتيان بالمصدر الصريح من هذه الأفعال. وهذا من غلبة الفرع على الأصل.

١٠ ـ أن المصدر المؤول أضعف من المصدر الصريح، لذا لا يلزم أن يجوز فيه ما جاز في المصدر الصريح. صرح بذلك جماعة من النحويين، ومنهم المرادي، فقال: (الحرف المصدري أضعف من صريح المصدر، فلا يلزم أن يجوز فيه ما جاز في المصدر الصريح. وقد نص ابن مالك على أن الحرف المصدري لا يؤكد به فعل، ولا يقع نعتاً، ولا حالاً)[١].

١١ ـ أن المصدر المؤول قد يشعر بمعنى التجدد الذي يكون في الفعل الذي هو صلة الحرف المصدري، بخلاف المصدر الصريح[٢]. وهذا من غلبة الفرع على الأصل.

١٢ ـ أن المصدر المؤول فرع عن المصدر الصريح[٣]، ومن ذلك ما قاله السمين الحلبي: (... لأن المصدرَ المؤولَ فرعُ المصدرِ الصريحِ، إذ الصريحُ أصلٌ للمؤول به)[٤].

ولذا فإن المصدر المؤول ضعيف لا يلزم أن يجوز فيه ما جاز في المصدر الصريح، وكلام المرادي الآنف الذكر صريح في ذلك.

* * *

(١) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٤٠٧)

(٢) انظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١/ ٢٠٩)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ٢١١).

(٣) انظر: اللباب في علوم الكتاب ١٨/ ٥٢٤، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٨/ ١٦٥.

(٤) الدر المصون ١٠/ ٢٦٥.

Scanned by CamScanner

الخاتمة:

خلص البحث إلى نتائج، أبرزها ما يأتي:

١- أطلق النحويون على المصدر المؤول ألفاظًا للتعبير عنه، وقد حصرتها بعد البحث في أربعة ألفاظ:

أولها: التعبير بالحرف المصدري ثم صلته، كأن يقال: أن والفعل، أو ما مع الفعل، وهكذا، وهذا التعبير يعد أكثرها، وقد اقتصر عليه المتقدمون، وذكره المتأخرون كثيرًا مع غيره مما يأتي من ألفاظ.

الثاني: المصدر المؤول، ويعد الثاني من حيث الكثرة، وكثر عند المتأخرين، ولم أجده عن المتقدمين.

الثالث: المصدر المنسبك، ويعد الثالث من حيث الكثرة، وكثر كذلك عند المتأخرين، ولم يكن عند المتقدمين.

الرابع: المصدر المقدر، وهو الأخير، ويعد أقلها ذكرًا؛ لأن النحويين إذا أطلقوه فإنهم يريدون به غالبًا المصدر الصريح المحذوف، لكن منهم من أطلقه وأراد به المصدر المؤول لكن ذلك قليل.

٢- المصدر المؤول له طريقة في التأويل، تختلف باختلاف حرفه وصلته، وقد التزم بها النحويون والمعربون تطبيقًا، وإن كان كلامهم عنها تنظيرًا قليل جدًّا، وقد فصلت الكلام فيها، بترتيب راعيت فيه الحرف المصدري ونوع صلته، وحالاتهما.

Scanned by CamScanner

٣ ـ اختلفت عبارات النحويين في إعراب المصدر المؤول، واختلافهم فيها عائد إلى طبيعة تركيبه المعقدة بعض الشيء، ولقد رأيت منهم تسمحًا كبيرًا، حتى إن بعضهم تختلف عبارته في إعرابه في موضع واحد من كتاب واحد، وقد رجحت أن يكون المصدر المؤول معربًا لا مبنيًّا، وأرجعت أغلب عبارات النحويين التي يخالف ظاهرها ذلك إلى هذا الترجيح؛ لاعتبارات ذكرتها في مبحث إعرابه تفصيلاً.

٤ ـ للمصدر المؤول أحكام خاصة تختلف عن أحكام المصدر الصريح، وجل هذا الاختلاف بينهما راجع إلى أحد أمرين:

أحدهما: أن المصدر الصريح أصل والمؤول فرع، ومن أصول القواعد النحوية أن الفرع أقل درجة من الأصل؛ لذا فإنه لا يصح فيه كل ما صح في الأصل؛ لئلا تتساوى الفروع مع الأصول، أو تتغلب عليها.

الأمر الآخر: طبيعة المصدر المؤول التي تختلف من حيث اللفظ عن طبيعة المصدر الصريح في التركيب، وقد ترتب على هذا الاختلاف اللفظي اختلاف في بعض الأحكام؛ لذا فإن المصدر المؤول مع أنه الفرع إلا أنه تغلَّب على الأصل في بعض الأحكام بسبب ما تميز به عن نظيره الصريح من الحرف وصلته وتوابعها، فطول الصلة، وما فيها من خصائص لفظية جعلت المصدر المؤول تجوز فيه بعض الأحكام التي لا تجوز في المصدر الصريح، وقد أفضى هذا إلى ما يسمى بغلبة الفروع على الأصول.

Scanned by CamScanner

٥ ـ ذهب أكثر العلماء إلى أن المصدر المؤول معرفة، وأنه مشبه بالضمير، وخالف في ذلك بعضهم.

٦ ـ ذهب جمهور النحويين إلى أن المصدر المؤول لا يقع مفعولاً مطلقًا مؤكدًا لعامله، وخالف في ذلك الأخفش، وسبب ذهابهم إلى منعه أن المصدر المؤول عندهم معرفة، ولا يقع المفعول المطلق المؤكد إلا مبهمًا.

٧ ـ ذهب أكثر العلماء إلى أن المصدر المؤول لا يقع مفعولاً فيه، وخالف في ذلك الزمخشري، وعزي كذلك إلى ابن جني وصريح كلامه يخالف ذلك.

٨ ـ ذهب جمهور النحويين إلى المصدر المؤول يجوز وقوعه مفعولاً لأجله، ولعل السبب في ذلك أن المصدر المؤول معرفة عند الجمهور، والمفعول لأجله يصح وقوعه معرفة عندهم. وخالف في ذلك بعضهم، ومنع وقوعه مفعولاً لأجله.

٩ ـ منع بعض النحويين وقوع المصدر المؤول مفعولاً معه، وممن منع ذلك ابن هشام، وأجازه بعضهم، ومنهم حفيده. وكلام العلماء في هذه المسألة قليل، ولعل سببه أن وقوع المفعول معه في الاسم الصريح قليل؛ ولذا فإن بعض النحويين ذهب إلى أنه باب غير مقيس، فإن كان قليلاً في الاسم الصريح، فإنه في المصدر المؤول من بابٍ أولى.

١٠ ـ ذهب جمهور النحويين إلى أن المصدر المؤول لا يقع حالاً، ومن أسباب منعهم ذلك أنه معرفة، والحال لا يكون إلا نكرة.

Scanned by CamScanner

١١ ـ ذهب أكثر العلماء إلى أنه لا يجوز نعت المصدر المؤول، وعلل بعضهم ذلك بأنه لم يسمع عن العرب، وممن صرح به أبو حيان.

١٢ ـ أجاز بعض النحويين وقوع المصدر المؤول نعتًا، ومنهم أبو علي الفارسي، ومنعه جماعة، منهم ابن مالك وابن هشام، وعلل المنع بعضهم بأنه مخالف للنظائر؛ ولأن بعض ما استشهدوا به لجوازه يخالف قواعد النعت، فالمصدر المؤول معرفة والمنعوت نكرة.

١٣ ـ صرح بعض العلماء بأن المحفوظ من كلام العرب هو وضع المصدر الصريح موقع اسم المفعول لا المصدر المؤول، وأن وقوع ذلك خلاف الأصل، وأجازه بعضهم، وأبطل منعهم.

١٤ ـ من الفروق بين المصدر الصريح والمؤول أن الأولى والأصل أن يكون خبر أفعال المقاربة مصدرًا مؤولاً من "أن" والفعل، ووقوعه مصدرًا صريحًا شاذ لا يقاس عليه. وهذا من غلبة الفرع على الأصل.

١٥ـ من الفروق أيضًا جواز حذف الواو بعد (إيا) في التحذير إذا كان المعطوف عليها مصدرًا مؤولاً، أما إذا كان مصدرًا صريحًا فإنه لا يجوز. وهذا أيضًا من غلبة الفرع على الأصل.

١٦ـ من الفروق بينهما أن المصدر المؤول يدل على أن حصول الفعل جائز لا واجب، نحو: ظهر أن يصوم عمرو. فالصوم هنا جائز، بخلاف المصدر الصريح.

Scanned by CamScanner

١٧- من الفروق كذلك صحة وقوع المصدر المؤول خبرًا عن الجثة من غير تأويل، بخلاف المصدر الصريح. وهذا من غلبة الفرع على الأصل.

١٨ - ومن الفروق أيضًا أَنَّ الْمَصْدَرَ الصريح يقع مضافًا إليه، فَيُقَالُ: جِئْت مَخَافَةَ ضَرْبِك، بخلاف المصدر المؤول؛ فلا تقول: مَخَافَةَ أَنْ تَضْرِبَ، وَمَا سُمِعَ مِنْهُ فَإِنَّهُ عَلَى حَذْفِ التَّنْوِينِ تَخْفِيفًا.

١٩ - ومن الفروق أن المصدر المؤول أضعف من المصدر الصريح، لذا لا يلزم أن يجوز فيه ما جاز في المصدر الصريح.

٢٠ - ومن الفروق أن المصدر المؤول قد يشعر بمعنى التجدد الذي يكون في الفعل الذي هو صلة الحرف المصدري، بخلاف المصدر الصريح. وهذا من غلبة الفرع على الأصل.

هذا جل ما وقف عليه البحث من نتائج، وفي الختام نسأل الله - سبحانه وتعالى - أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجه، وأن ينفع به، والحمد لله الذي تتم به الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

* * *

Scanned by CamScanner

ثبت المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر/ لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء، المحقق: أنس مهرة، لبنان: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
- الإتقان في علوم القرآن/ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب/ لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى النماس، القاهرة: مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ه - ١٩٨٧م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن/ لمحمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر. ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- إعراب القرآن العظيم/ المنسوب لزكريا الأنصاري، حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي/ المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. عبد الحميد هنداوي، القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- أمالي ابن الحاجب/ لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الأردن: دار عمار، بيروت: دار الجيل، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

Scanned by CamScanner

- أمالي ابن الشجري/ المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين/ لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البحر المحيط/ لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- البرهان في علوم القرآن/ للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة.
- البحر المحيط في أصول الفقه/ لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان صيدا: المكتبة العصرية.
- التبيان في إعراب القرآن/ لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي البجاوي، الطبعة الثانية، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل/ لأبي حيان الأندلسي، تحيقي: د. حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى ١٤٢٠ه - ٢٠٠٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

Scanned by CamScanner

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد/ لمحمد بدر الدين الدماميني، تحيقي: د. محمد المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ه - ١٩٨٣م.
- التعليقة/ لبهاء الدين بن النحاس الحلبي، تحقيق: د. خيري عبد اللطيف، السعودية: دار زمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ه - ٢٠٠٥ م.
- التعليقة على كتاب سيبويه/ المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)/ لأبي السعود محمد العمادي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- التَّفْسِيرُ البَسِيْط/ المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- تفسير القرطبي المسمى: الجامع لأحكام القرآن/ لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، القاهرة: دار الشعب.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد/ لمحب الدين المعروف بناظر الجيش، تحقيق: أ.د. علي فاخر وآخرين، مصر: دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ ه - ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك/ المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني/ للمرادي؛ تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

Scanned by CamScanner

- حاشية الحفيد على التوضيح لشهاب الدين أحمد بن عبدالرحمن بن هشام الأنصاري (تحقيق ودراسة من أول الكتاب إلى نهاية باب التميز) للباحث محمد فال الشيخ زيدان، جامعة أم القرى كلية اللغة العربية.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل/ ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٥ ه - ١٩٩٥م.
- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي/ لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، بيروت: دار صادر.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك/ لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
- حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى/ ليس بن زين الدين الحمصي الشافعي، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، ١٣٩٠ه- ١٩٧١م.
- الحدود في علم النحو/ المؤلف: أحمد بن محمد بن محمد الأبَّذي، شهاب الدين الأندلسي، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، اسم المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي الوفاة: ١٠٩٣هـ ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٨م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ للسمين الحلبي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، ود.جاد مخلوف جاد، ود.زكريا النوتي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م .
- ديوان العجاج/ رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. عزة حسن، بيروت، وحلب: دار الشرق العربي، ١٤١٦ه- ١٩٩٥م.

Scanned by CamScanner

• رصف المباني في شرح حروف المعاني/ للمالقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
• روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني/ المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، المحقق: علي عبد الباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ .
• شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك/ لأبي عبد الله شمس الدين بن طولون، تحقيق: د. عبد الحميد جاسم الكبيسي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ه ـ ٢٠٠٢م.
• شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك؛ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد .بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
• شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م
• شرح التسهيل/ لابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد المختون، الطبعة الأولى، القاهرة : هجر للطباعة ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
• شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو/ المؤلف: خالد ابن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
• شرح جمل الزجاجي: الشرح الكبير/ لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح.
• شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب/ المؤلف: تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، ليبيا: جامعة قار يونس، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م
• شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي، المحقق: نواف بن جزاء

Scanned by CamScanner

الحارثي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: عبد الغني الدقر، سورية: الشركة المتحدة للتوزيع.
- شرح القسطلاني المسمى إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري/ المؤلف: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.
- شرح الكافية الشافية/ المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية/ لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. صلاح رواي، الطبعة الثانية.
- شرح المفصل للزمخشري/ المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح/ المؤلف: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- علل النحو/ لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري

Scanned by CamScanner

- المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)
- الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
- فقه اللغة وسر العربية/ لعبد الملك أبي منصور الثعالبي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، الناشر: إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الكتاب/ لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ لأبي القاسم محمود ابن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية/ المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة .
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال/ المؤلف: علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي، المحقق: بكري حياني - صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري/ المؤلف: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، بيروت: دار إحياء التراث العربي، طبعة أولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، طبعة ثانية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- اللامات/ المؤلف : أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاج، تحقيق : مازن المبارك، دمشق : دار الفكر، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥.
- اللباب في علل البناء والإعراب/ المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دمشق: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

Scanned by CamScanner

- اللباب في علوم الكتاب/ لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي الدمشقي النعماني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، بيروت : دار الكتب العلمية.
- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى/ لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ لأبي الفتح عثمان بن جني، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ لابن عطية، تحقيق: عبد السلام محمد، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- المسائل الحلبيات/ لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق: دار القلم، بيروت: دار المنارة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- المساعد على تسهيل الفوائد/ لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مكة المكرمة: جامعة الملك عبد العزيز، ودمشق: دار الفكر، ١٤٠٠ه - ١٩٨٠م.
- معاني القرآن/ لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د.هدى قراعة، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- معاني القرآن/لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة: الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه/ لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)/ لعبدالرحمن جلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى، بيرت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨م.

Scanned by CamScanner

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب/ المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المحقق: د. علي بو ملحم، بيروت: مكتبة الهلال، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية/ لأبي إسحاق الشاطبي، تحيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ ه - ٢٠٠٧م.
- المقتضب/ للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.
- المقدمة الجزولية في النحو/ المؤلف: عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل - د فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي.
- المقرب/ لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩١ه.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني/ المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.
- النحو الوافي/ المؤلف: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)/ لعلي بن فَضَّال بن علي ابن غالب المُجَاشِعِي، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- هشام بن معاوية الضرير: حياته، آراؤه، منهجه/ تأليف د. تركي بن سهو العتيبي، الطبعة الأولى، القاهرة: مطبعة المدني، ١٤١٦ه - ١٩٩٥م.

Scanned by CamScanner

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ المؤلف : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية.

* * *

Scanned by CamScanner